مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٠٤**

الاثنين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شوركين
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لي ياودونغ
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسون
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، إسرائيل، أندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيسلندا، باكستان، بنغلاديش، تونس، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، سري لانكا، طاجيكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النرويج، نيكاراغوا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند، المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد روبن (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2010/533 ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الاثنين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم لفلسطين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أوسكار فيرناندیث تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد أوسكار فيرناندیث تارانكو. وأعطي الكلمة الآن للسيد فيرناندیث تارانكو.

السيد فيرناندیث تارانكو (تكلم بالإنكليزية): بعد ستة أسابيع من بدء المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة في واشنطن، العاصمة، وصلنا إلى الطريق المسدود. لم يجتمع الطرفان منذ ١٥ أيلول/سبتمبر.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، ورغم دعوات المجموعة الرباعية للشرق الأوسط من أجل مواصلة الوقف الاختياري الجزئي للمستوطنات من جانب إسرائيل في الضفة الغربية، فقد انتهى و لم يتم تجديده. واستؤنفت أعمال البناء التي كانت مجمدة في بعض المستوطنات. وأشار الرئيس عباس إلى أنه لن يواصل المفاوضات إلا إذا جمدت إسرائيل النشاط الاستيطاني.

وأعرب الأمين العام علانية عن خيبة أمله لعدم تجديد الوقف الاختياري وأكد من جديد أن النشاط الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي ويتعارض مع خارطة الطريق. وأجرى اتصالات مباشرة ومتواترة مع قادة المنطقة، بمن فيهم الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو، وحث الجميع على إيجاد سبيل للمضي قدما.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر عقدت المجموعة الرباعية اجتماعا في نيويورك، ولاحظت الأثر الايجابي لوقف الاستيطان، وحثت على مواصلته وأكدت المجموعة الرباعية مجددا أن المجتمع الدولي لن يعترف بالإجراءات الأحادية الجانب من أي من الطرفين، بما في ذلك النشاط الاستيطاني. وشجعت الطرفين على العمل معا لإيجاد سبيل لضمان استمرار المفاوضات بأسلوب بنّاء لحل كل مسائل الوضع النهائي في غضون عام.

وبعد التشاور مع شركاء المجموعة الرباعية، جرى التأكيد مجددا على هذا الموقف في رسالة تلاها المنسق الخاص سيري باسم الأمين العام أمام مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في سيرت، بليبيا، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وفي سيرت، أيدت لجنة متابعة مبادرة السلام العربية التابعة لجامعة الدول العربية موقف الرئيس عباس بعدم مواصلة المفاوضات إلا إذا جمدت إسرائيل النشاط الاستيطاني، ووافقت على الاجتماع من جديد خلال شهر لتقييم الحالة.

ويجري مبعوثو المجموعة الرباعية اتصالات منتظمة ويناقش أعضاؤها الأساسيون اقتراحا للاجتماع قريبا لاستعراض التطورات. وأمامنا فرصة محدودة وحاسمة للتغلب على المأزق الحالي. إن الجهود الدبلوماسية المكثفة بقيادة الولايات المتحدة وتأييد جميع أعضاء المجموعة الرباعية جارية لتهيئة الظروف التي من شأنها أن تفضي إلى مواصلة المفاوضات. وزاد من صعوبة هذه الجهود موافقة الحكومة الإسرائيلية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر على مناقصات لبناء ٢٣٨ وحدة سكنية في القدس الشرقية، بما يتعارض مع القانون الدولي ويتنافى مع جهود المجموعة الرباعية.

إن عامل الوقت أساسي، ولا بد أن نحرز تقدما في الأسابيع القادمة. وما فتئ الأمين العام يعتقد أنه، إذا أغلق باب السلام، فسيكون من الصعب جدا إعادة فتحه. وليس هناك أي بديل عن تسوية بالتفاوض تؤدي إلى قيام دولة فلسطين مستقلة تتوافر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن.

ورغم أوجه انعدام اليقين هذه، ما برح برنامج السلطة الفلسطينية لبناء الدولة يحقق التقدم. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة في نيويورك. وسلم أعضاء اللجنة بأن وتيرة خطة إصلاح السلطة الفلسطينية قد تسارعت في عام ٢٠١٠، مع تحقيق انجازات

مهمة في إصلاح المالية العامة والبنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية. وأيدوا تصميم رئيس الوزراء فياض على تنفيذ برنامج ”موعد مع الحرية“ بحلول آب/أغسطس من العام القادم. ورحبت اللجنة بالإجراءات الإسرائيلية لإزالة بعض العوائق التي تعترض التنقل في الضفة الغربية ولتخفيف القيود المفروضة على بعض الواردات إلى غزة، وحثت على اتخاذ مزيد من الخطوات، ولا سيما دعما لنمو أكبر بقيادة القطاع الخاص.

وكرمز للتأييد المستمر لتنمية القطاع الخاص، التي ستحرك في نهاية المطاف النمو الاقتصادي المستدام البالغ الأهمية بالنسبة إلى الدولة المستقبلية، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر أطلق رئيس الوزراء فياض العمل فيما يتعلق بالمنطقة الزراعية – الصناعية في وادي الأردن التي قامت اليابان بتمويلها. ويمكن للمنطقة أن توجد ١٠ ٠٠٠ فرصة عمل للفلسطينيين وأن تشكل تعزيزا رئيسيا للاقتصاد. ولكن هذه المنطقة، شأنها شأن بنى تحتية أخرى في المنطقة جيم، ستتطلب إقرار حكومة إسرائيل للتراخيص اللازمة.

وحينما كان رئيس الوزراء فياض في نيويورك، أحاط أعضاء لجنة الاتصال المخصصة، وأيضا وزراء خارجية دول جامعة الدول العربية، علما بأن التزامات التمويل من الجهات المانحة لسنة ٢٠١٠ ما تزال أقل على نحو حرج مما هو ضروري لكفالة قدرة السلطة الفلسطينية على دفع نفقاتها. لقد خفضت الإصلاحات على نحو ثابت العجز في الميزانية، ما أدى إلى الحد من اعتماد السلطة على تمويل الجهات المانحة لدعم الميزانية. ولكن، على الرغم من السخاء المستمر من بعض الجهات المانحة، فإن الالتزامات بالنسبة إلى عام ٢٠١٠ لا تزال غير كافية لكفالة قدرة السلطة الفلسطينية على دفع النفقات في كل من غزة والضفة الغربية. وتواجه السلطة الفلسطينية صعوبات متزايدة في الاقتراض من المصارف المحلية لسد هذا العجز.

وتستمر التوترات والحوادث العنيفة في الضفة الغربية. تعمل السلطة الفلسطينية على توفير الأمن في المناطق الخاضعة لسلطتها وعلى الإيفاء بالتزاماتها وفقا لخارطة الطريق بمكافحة الهجمات الإرهابية – ووافتنا التقارير بأنها أحبطت محاولات من قِبل أعضاء المليشيات لشن هجمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما يؤكد وجود التحديات الأمنية المستمرة في الميدان. إن كتيبة سادسة من القوات الأمنية الوطنية الفلسطينية يجري حاليا تدريبها في الأردن، بالمساعدة الدولية، قبل أن يجري نشرها في الضفة الغربية.

وعلى الرغم من الجهود الفلسطينية قامت القوات الأمنية الإسرائيلية، بحجة شواغل أمنية، بـ ٣٥٣ عملية في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فيها قُتل ستة فلسطينيين، منهم قائدان من كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس زُعِم بأنهما متورطان في قتل الإسرائيليين الأربعة بالقرب من الخليل في ٣١ آب/أغسطس. وأيضا، أصيب ١٥٧ فلسطينيا بجروح وتم اعتقال ٣٣٠ فلسطينيا. إن الاقتحامات على هذا النطاق تضعف الجهود لبناء التعاون الأمني الحقيقي. لقد قُتل عامل فلسطيني حينما كان يحاول الوصول إلى القدس الشرقية عبر حاجز، وعانى شخص آخر من نوبة قلبية قاتلة.

لقد سُجل ما مجموعه ٤٤ حادثا عنيفا بين الفلسطينيين المحليين والمستوطنين، فيها جُرح ستة فلسطينيين وأربعة إسرائيليين. وأطلق مستوطن في ٨ تشرين الأول/أكتوبر النار على فلسطيني، ووقع حادثان ديس فيهما على أجساد فلسطينيين. وفي عمل مستنكر من أعمال التدنيس حدث هجوم متعمد من قِبل مستوطنين على مسجد بالقرب من بيت لحم في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. ولترع فتيل التوتر وتعزيز التسامح فيما بين الأديان زار بعد ذلك ستة حاخامات المسجد وتبرعوا بنسخ جديدة من القرآن للاستعاضة عن تلك التي أتلفتها النار. وحدثت أيضا

هجمات من قِبل الفلسطينيين على مستوطنين، ومنها في ٢٦ أيلول/سبتمبر، حينما أطلق فلسطينيون النار على مركبة إسرائيلية بالقرب من الخليل، ما أدى إلى جرح رجل وزوجته الحامل.

ووافتنا التقارير بأن المئات من أشجار الزيتون قد أضرم مستوطنون فيها النار أو سمموها أو اقتلعوها في كل أرجاء الضفة الغربية وقت التأهب لموسم الحصاد. لقد احتفل رئيس الوزراء فياض ببدء جني الزيتون في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بالمشاركة في جني الزيتون في قرية عراق بورين الواقعة في شمال الضفة الغربية، التي كانت مشهد هجمات مكررة من قِبل مستوطنين في الأشهر المنصرمة. يجب قيام إسرائيل بقدر كبير من العمل لمنع العنف من قِبل المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال، ولفرض سيادة القانون.

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر هدمت إسرائيل ١٠ مواقع أمامية في الضفة الغربية. ذلك تطور إيجابي نأمل أن تتبعه خطوات أخرى صوب تحقيق التزام إسرائيل بموجب خارطة الطريق بتفكيك المواقع الأمامية التي بنيت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

إن الجدار الذي بُني جزئيا بانحراف عن الخط الأخضر وعلى نحو يتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية لا يزال يشكل تحديات كبيرة أمام تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية. وعلى الرغم من الجهود لتقليل شدة القيود على الحركة وسبل الوصول، فإن عدد الحواجز في الضفة الغربية لا يزال ٥٠٨. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر أُدين منظم للحملة المناوئة للجدار يدعو إلى المقاومة السلمية بالتحريض وبتنظيم مظاهرات وبالمشاركة فيها، وأصدرت عليه محكمة عسكرية إسرائيلية حكما بالحبس لفترة سنة واحدة.

وحدثت مواجهات مجددة في مناطق حساسة من القدس الشرقية خلال الفترة التي يشملها التقرير، ما يؤكد على التوترات التي يتسبب فيها وجود وتوسيع المجتمعات الاستيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية. في ٢٢ أيلول/سبتمبر أطلق حارس للأمن الخاص الإسرائيلي في حي سلوان من القدس الشرقية النار على فلسطيني فأرداه قتيلا بعد أن زعم بأنه تعرض للهجوم من قِبل فلسطينيين يقذفون الحجارة على سيارته. وتلت ذلك تصادمات عنيفة انتشرت إلى أحياء فلسطينية أخرى. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، رفضت محكمة إسرائيلية استئنافا يدعي بملكية بناية من قِبل أسرتين فلسطينيتين في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، ما أدى إلى ترك عشرين أسرة أخرى مقيمة في المنطقة تحت تهديد الإخلاء القسري.

إن وضع المشرعين الفلسطينيين الأربعة من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس لم يحل بعد. هذه الحالة غير المستدامة بحاجة إلى حل معقول يضمن عدم طردهم من القدس.

والحالة في غزة ما تزال مصدرا للقلق الشديد. والمكاسب المتواضعة التي حققت في الأشهر القليلة الماضية يجب ألا تحجب الحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر ذات أثر أكبر للحد من إحكام الحصار، بما في ذلك التمكين من حرية تنقل الناس والصادرات ونطاق أكبر من السلع في السوق التجارية كجزء من جهد أوسع لتنفيذ جميع جوانب القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وإذا أردنا تحقيق التقدم يجب على جميع الأطراف أن تعمل على ضمان الهدوء. خلال الفترة التي يشملها التقرير أطلقت جماعات مقاتلة فلسطينية سبعة صواريخ وست قذائف هاون من غزة على إسرائيل، بينما قامت قوات الأمن لإسرائيلية بخمس ضربات جوية وستة توغلات

في غـزة. وقُتِـل ثلاثـة مقـاتلين فلـسطينيين ومـدني فلـسطيني واحد، بينما جُرح ١٨ مدنيا ومقاتل واحد. إننا نحث جميع الأطـراف علـى احتـرام القـانون الإنـساني الـدولي وعلـى إيقاف العنف.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير دخلت غزةَ إجمالي ٢ ٥٧٠ حمولـة شـاحنة، بمتوسـط أسـبوعي يبلـغ ٨٥٧. وكانـت ٥٨ في المائة مـن الـواردات مـن المنتجـات الغذائيـة. وفي حزيـران/يونيـه، قبـل الإعـلان عـن الـسياسة الإسـرائيلية الجديـدة تجـاه غـزة، بلـغ المتوسـط الأسـبوعي ٥٦٦ شـاحنة. ولكـن، مـا تـزال الـواردات الراهنـة تمثـل ثلـث المتوسـط الأسبوعي في وقت ما قبل الحصار في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. إننا نعيد التأكيد على أن الطريق السليم، لتلبية الاحتياجات في غزة هي المزيد من فتح المعابر الشرعية.

وأنـا مـسرور بـإبلاغكم بإكمـال وحـدات الإسـكان الـ ١٥١ في خـان يـونس، الـتي بـدأت، في يـوم الجمعـة، ١٥ تـشرين الأول/أكتـوبر، باسـتقبال سـاكنيها الجـدد. إن إقرارات أخرى لمشاريع الأمم المتحدة قد تم تلقيها من حكومة إسرائيل. وعلى الرغم من أن هذه ليست سوى جزء من الرزمة الشاملة المقدمة إلى إسرائيل، فإنها جزء من تدفق متزايد الاتساع من أعمال الأمم المتحدة للإنعاش والبناء، التي ستبدأ بتنـاول الاحتياجـات الـضخمة لغـزة في مجـالي الإنعـاش وإعـادة الإعمـار. وفي ذلـك الـصدد، سـتقدم الأمـم المتحـدة بـرامج عمـل إضـافية قبـل نهايـة الـسنة وستواصـل العمـل مـع حكومـة إسـرائيل لتبسيط ترتيبـات التنفيـذ. والخطـوة الفوريـة التي يمكن اتخاذها هي أن تزيد إسرائيل ساعات وأيام العمل التي يكون فيها معبر كارني مفتوحا.

إن سـلطات الأمـر الواقـع لحمـاس أغلقـت بـضع رابطـات مدنيـة خـلال الفتـرة المشمولة بـالتقرير، بـما في ذلـك نقابة الصحافيين واتحاد المزارعين. وعطلت بعض الجماعات المدنية، بما في ذلك الجهات الشريكة في المشاريع التي تنفذها الأمم المتحدة، عملياتها في غزة، مدعية بأنها عانت من ضغط متزايـد مـن الـسلطات. وبالإضـافة إلى ذلـك، في ١٩ أيلـول/ سـبتمبر، أضـرم معتـدون مجهولـون النـار في مـتزه مـائي للاسـتجمام في غـزة. ومـما يقلقنـا أيـضا أن رجـلا فلـسطينيا حكـم عليـه، في ٢٢ أيلـول/سبتمبر، بـالموت رميـا بالرصـاص بعد أن أدانته محكمة عسكرية بالتعاون مع أطراف عدوة.

إننـا نؤكـد مـرة أخـرى علـى قلقنـا مـن اسـتمرار أسـر العريف شليط وندعو إلى إخلاء سبيله فورا. وينبغي السماح بالوصـول إليـه لأسـباب إنـسانية دون مزيـد مـن التـأخير. ونلاحظ التقارير التي تشير إلى استئناف الجهود للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يكفل إطلاق سراحه مقابل الإفراج عن عدد من السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الذين يزيد عددهم عن ٠٠٠ ٩ سجين.

ولا نزال نؤيد الجهود المبذولة للمضي قدما بالمصالحة الفلسطينية القائمة على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية. وقد توقفت هذه الجهود بعد أن رفضت حماس التوقيع على مشروع اقتراح المصالحة بوساطة مصرية. وقد التقى كبار ممثلـي فـتح مـع زعـيم حمـاس خالـد مـشعل في دمـشق في ٢٣ أيلـول/سبتمبر ومـن المتوقـع أن تعقـد جولـة أخـرى مـن المحادثات في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وكمـا ذُكِـرَ في الإحاطـة الإعلاميـة الـشهرية الأخـيرة التي قدمت للمجلس (انظر PV.6388)، سيقوم فريق التحقيق بـشأن حـادث القافلـة البحريـة الـذي وقـع في ٣١ أيـار/مـايو الـذي أنـشأه الأمـين العـام بمناقـشة واسـتعراض التقـارير المؤقتة عندما يتلقى أيضا تقريرا من إسرائيل. وتقوم اللجنة الإسـرائيلية للنظـر في الحـادث البحـري الـذي وقـع في ٣١ أيـار/مـايو بمواصـلة إجراءاتهـا الـتي هـي الآن في مرحلـة

متقدمة. ونتطلع إلى استمرار تعاون الأطراف مع الفريق وإلى إحراز الفريق المزيد من التقدم والعمل الموضوعي.

ولا يزال من الأساسي – وفي الواقع من الضروري – اتخاذ خطوات جادة لاستعادة المسارات الإقليمية لعملية السلام، خاصة بين إسرائيل وسوريا. ولن يستدام سوى اتباع النهج الشامل للسلام الذي يمكن أن يُخفف التوترات في المنطقة. وفي الميدان، ظلت الحالة في الجولان المحتل مستقرة لكن الأنشطة الاستيطانية متواصلة.

وإذ أنتقل إلى لبنان، فإن التوترات التي أوجدتها التكهنات والادعاءات المتعلقة بلوائح الاتهام المحتمل توجيهها من المحكمة الخاصة بلبنان قد زادت باطراد في الأسابيع الأخيرة. واقترنت هذه التوترات بزيادة حادة في استخدام التصريحات العدائية والتحديات لمؤسسات الدولة، مما زاد من مخاوف اندلاع العنف الطائفي. وعلى هذه الخلفية، عقد المنسق الخاص للبنان، السيد مايكل س ويليامز، اجتماعات مع المسؤولين اللبنانيين والقادة السياسيين ودعا جميع الأطراف إلى معالجة المسائل الصعبة في جو من الهدوء. وأعرب الأمين العام عن تأييده لعمل المحكمة الخاصة، وأكد على أنها مستقلة، ولديها ولاية واضحة من مجلس الأمن، بموجب القرار ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، لكشف الحقيقة ووضع حد للإفلات من العقاب، وينبغي ألا يصدر أي أحد حكما مسبقا على النتيجة.

وفي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس جمهورية إيران الإسلامية بزيارة رسمية إلى لبنان، بما في ذلك جنوب البلاد. وأثارت الزيارة بالغ القلق لدى الكثير من الدوائر.

وما فتئت الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان مدعاة قلق بالغ. فلا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه عجزا في التمويل، سواء لبرامجها العادية، التي تهدف إلى تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، أو لتعمير مخيم نهر البارد. ونكرر ندائنا للمانحين، بما في ذلك بلدان المنطقة، لتقديم الدعم المالي الحيوي لجهود التعمير، إلى جانب عمل الأونروا.

وما زالت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة بصورة عامة. وخلال الشهر الماضي وقعت خروقات جوية إسرائيلية بصورة يومية تقريبا. وسيصدر اليوم تقرير الأمين العام الثاني عشر عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

ويجب أن نبقى ملتزمين بشكل جماعي بهدف إبرام اتفاق السلام خلال سنة من بدء المحادثات في أيلول/سبتمبر. ويجب أن نتغلب على الجمود الحالي – والأهم من ذلك، كفالة أن تمضي المحادثات عند استئنافها بصورة مكثفة وأن تسعى بالتأكيد إلى التوصل إلى حلول لجوهر المسائل الأساسية، بما فيها مسألة الحدود. وسيستمر الأمين العام في العمل بصورة وثيقة مع المجموعة الرباعية والشركاء الإقليميين والدوليين – ومع الأطراف نفسها – لدعم جدول الأعمال هذا.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بوضع حد لهذا الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وبهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيرناندیث – تارانكو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، وبلدكم الصديق أوغندا على توليكم

رئاسة مجلس الأمن. ونحن على ثقة بقدرتكم على توجيه جدول أعمال هذا الشهر. ونعرب أيضا عن التقدير للبلد الصديق تركيا لقيادتها الماهرة للمجلس في أيلول/سبتمبر. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد أوسكار فيرناندیث – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

اليوم، نجد أنفسنا مرة أخرى عند منعطف خطير في سعينا الطويل والمضني إلى تسوية عادلة وسلمية لقضية فلسطين – التي هي جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي – وتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. وأمامنا سبيلان يجب علينا جميعا أن نختار منهما. ويجب أن يتم ذلك الاختيار مع الإدراك التام بأن السبيل الذي يتم اختياره سيقرر الآفاق المستقبلية للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

إن الاختيار الأول واضح وهو: أن نغتنم معا، وبالتصميم الكامل، الفرصة الهامة التي أمامنا لاستئناف عملية السلام والتعجيل بها، على أساس مرجعياتها المتفق عليها لتحقيق حل الدولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. فحسن النية والالتزام الحقيقي بالقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. هذا هو السبيل الذي سيدفع بسرعة نحو تحقيق حل نهائي وعادل لجميع المسائل الجوهرية في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بما فيها مسائل اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والمياه والأمن، مما يضع حدا نهائيا للاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

وهذا هو السبيل الذي تفضله وتؤيده الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. ولقد استمد زخما جديدا من الجهود الجادة التي تبذلها المجموعة الرباعية، بما في ذلك مع المشاركة الفعالة من إدارة الولايات المتحدة والرئيس باراك أوباما، وكذلك جامعة الدول العربية وجميع الأطراف الأخرى المعنية، والبلدان المحبة للسلام. والضرورة الملحة لاتباع هذا السبيل معترف بها على نطاق واسع بوصفها مسألة حيوية قطعا لتحقيق حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والصراع العربي – الإسرائيلي ككل، ولجعل السلام حقيقة واقعة في منطقتنا.

والاختيار الثاني واضح أيضا وهو: السماح للتعنت والانتهاكات والإفلات من العقاب بالنسبة لدولة – إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال – ليس بتقويض السلام فحسب بل بالتخريب التام للآفاق المتبقية لتحقيق حل الدولتين من أجل السلام. وفي هذه المرحلة الحاسمة، من المسلم به على نطاق واسع أن الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يطاق وغير مقبول وغير مستدام ومتقلب نتيجة للإجراءات الإسرائيلية غير القانونية المتواصلة والاستفزازات الموجهة ضد الشعب الفلسطيني وأرضه. وعليه، فإنه يجب أيضا الاعتراف بأنه إذا فرض هذا الخيار بشكل متهور من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، فإننا سنسير في اتجاه لن يتسبب سوى في المزيد من العنف والمعاناة والخسائر وانعدام الاستقرار لكل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، فضلا عن المنطقة بأسرها، مما يدفعنا مرة أخرى إلى حقبة مظلمة أخرى تُبعدُنا أكثر من أي وقت مضى عن هدفنا النبيل لتحقيق مستقبل من السلام والأمن والتعايش في الشرق الأوسط.

إننا نأتي إلى مجلس الأمن اليوم لمناشدة أعضاء هذه الهيئة مرة أخرى أن يتحملوا المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق. فهذه المسألة الحساسة يجب

إيلاؤها الاهتمام الواجب، وينبغي اتخاذ الإجراءات لكفالة أن تكون السبيل الأول – سبيل السلام – الذي يتم الآن سلكُهُ واتباعه.

وانتهاكات القانون عن طريق أعمال الاستيطان، والعدوان، والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وانتهاك إرادة المجتمع الدولي، يجب مواجهتها ورفضها بشدة. ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تختار إمّا أن تسير على طريق السلام، أو أن تتحمل المسؤولية عن عرقلته.

إن القيادة الفلسطينية ما فتئت لعقود تلتزم التزاماً راسخاً بتحقيق تسوية سلمية وفقاً للحل القائم على دولتين بناء على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بدءاً بإعلان استقلال دولة فلسطين لعام ١٩٨٨ وما بعده. ولقد أظهرنا التزامنا وحسن نيتنا مرة أخرى في استعدادنا للمشاركة مؤخراً في المحادثات غير المباشرة التي أجرتها الولايات المتحدة، وفي المفاوضات المباشرة التي أطلقها في واشنطن الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون والسيناتور جورج ميتشيل، وذلك في أيلول/سبتمبر، على الرغم من الظروف غير المؤاتية في كل من البيئة السياسية والحالة في الميدان.

ومن المعروف جيداً أن المحادثات غير المباشرة حظيت بدعم القيادة الفلسطينية، والبلدان العربية، والمجتمع الدولي بوصفها وسيلة لردم الفجوة بين الجانبين بشأن مسائل المستوطنات، والحدود، والأمن، وللتأكيد من جديد على المرجعية المتفق عليها لعملية السلام بغية تمهيد السبيل أمام المحادثات المباشرة.

لكن تلك المحادثات لم تحرز تقدما ملموسا بسبب تعنت إسرائيل ورفضها الامتثال لالتزاماتها القانونية وما تقتضيه خارطة الطريق من وقفها لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما فيها ما يسمى بالنمو الطبيعي. فتلك الأنشطة غير شرعية، ولا ريب في أنها تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام، وتتناقض تماماً مع الحل القائم على دولتين والمبدأ الأساسي المتمثل في الأرض مقابل السلام.

ونؤكد مجدداً هنا على أن وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ضروري لاستئناف عملية ذات مصداقية ترمي إلى تحقيق الحل القائم على دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. هذا ليس شرطاً فلسطينياً لعملية السلام؛ إنه التزام قانوني مفروض على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، والقرارات العديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وهو أيضاً الموقف الإجماعي للمجتمع الدولي بأسره، والمطلب الثابت على مر السنين خلال عملية السلام، وقبل العملية، وحتى خلال الفترات التي عُلّقت فيها.

وفي ذلك الصدد، من المهم التذكير بالجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بغية التصدي تحديداً للمشكلة الدائمة التي تتمثل في الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، والتي تصدى لها الرئيس محمود عباس إلى جانب مسؤولين آخرين رفيعي المستوى (انظر S/PV.5983).

ومن جانب آخر، إن الشروط الإسرائيلية التي تُفرض الآن على الجانب الفلسطيني هي بالتأكيد شروط مسبقة تعسفية ترمي إلى تحقيق مكاسب سياسية إضافية لإسرائيل، ارتكازاً على مجرد الاختلال في ميزان القوة والإفلات من العقاب الذي تتمتع به ويسمح لها أن تتقدم بهذه المطالب على نحو متعجرف، فيما تتجاهل كلياً واجباتها والتزاماتها القانونية التي طال عليها الزمن. وهذه الشروط المسبقة تشوّه الحقيقة على الأرض، وتحيد تركيز المناقشة عن المسائل الأساسية، وتستعملها إسرائيل كذريعة للتهرب من تحمّل

مسؤولياتها في عملية السلام، ولتخريب العملية، فلا تظهر سوء النية فحسب، وإنما الاحتقار الكامل لمعظم المبادئ الأساسية للعملية.

ومع ذلك، احترمت القيادة الفلسطينية، بدعم من اللجنة الوزارية العربية، الدعوات الدولية لاستئناف المفاوضات المباشرة، على أساس أن مشاركتنا ستكون مبنية على بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠. وأكد ذلك البيان من جديد الالتزام بالبيانات السابقة، بما في ذلك البيان المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ الذي ناشد إسرائيل، في جملة أمور، أن تتقيد بالتزامها المتمثل في تجميد كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وأن تفكك المراكز الاستيطانية المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وأعرب البيان الصادر في آب/أغسطس عن ”التصميم على دعم الطرفين طوال المفاوضات، التي يمكن أن تنتهي في غضون عام واحد، وتنفيذ الاتفاق الذي يجري التوصل إليه“.

علاوة على ذلك، كان واضحاً للجميع حينئذٍ أنه حالما تبدأ المفاوضات المباشرة، فمن شأن ما يسمى بالوقف الاختياري للأنشطة الاستيطانية من جانب إسرائيل أن يستمر طوال فترة المفاوضات أو حتى إبرام معاهدة للسلام.

وبالنسبة إلى تلك النقطة، لا بد من التوضيح أنه بالرغم من تحفظاتنا العميقة جداً تجاه الوقف الاختياري – وخاصة في ما يتعلق بتراهته وعدم امتداده إلى القدس الشرقية، ونحن نواصل الإصرار على أنه يجب أن يكون تجميداً كاملاً للنشاط الاستيطاني بدون استثناء – فإن ذلك العمل أعطى بعض المصداقية لالتزام إسرائيل المعلن بالحل القائم على دولتين، ويمكن أن يساعد على تهيئة بيئة أكثر مؤاتاة لإطلاق المفاوضات غير المباشرة ومن ثم المباشرة.

وعلى الرغم من الظروف المعاكسة التي سادت، حظي استئناف المفاوضات المباشرة في أيلول/سبتمبر بترحيب واسع النطاق، وولّد الآمال مرة أخرى في أن المأزق السياسي على وشك أن يتم التغلب عليه، وأن التسوية السلمية يمكن تحقيقها من خلال بذل جهود جادة.

والخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر A/65/PV.11) أوضح أيضاً الالتزام بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي القائم منذ عام ١٩٦٧ في غضون سنة واحدة، وإنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، فضلاً عن تحقيق سلام شامل بين العرب والإسرائيليين على جميع المسارات. والدعم القوي من المجتمع الدولي لذلك الهدف قد أعرب عنه باستمرار أغلبية قادة العالم الذين اعتلوا منبر الجمعية. وبدا ممكناً حينئذٍ أن الزخم والأمل اللذين تولّدا لن يتبددا، على الرغم من اقتراب موعد انتهاء مدة الوقف الاختياري للاستيطان الإسرائيلي.

ولكن من المؤسف أنه لم يكن ذلك كافياً لحمل إسرائيل على تمديد الوقف الاختياري، والتقيد بالتزامها بتجميد الأنشطة الاستيطانية بغية تهيئة جوٍ يفضي بحق إلى النجاح في حل جميع مسائل الوضع النهائي، بدءاً بالحدود والأمن. وبدلاً من التصرف بحسن نية واحترام الظروف التي تسمح بإجراء المفاوضات، اختارت الحكومة الإسرائيلية التجاهل الواضح للدعوات العالمية بوقف استيطانها غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، وأصرت على تنفيذ سياساتها غير الشرعية، وكشفت عن تصميمها على الاستمرار في خطتها الضيقة والمتهورة والتوسعية، على حساب إمكانيات تحقيق السلام والأمن.

إن إلقاء نظرة عاجلة على الحالة في الميدان تبيّن الواقع المحزن للانتهاكات الإسرائيلية الجارية، والجرائم

المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. فبناء المستوطنات وتوسيعها مستمران، مع وجود مشاريع جديدة واستباقي يقوم بها يومياً المستوطنون المسؤولون الذين يواصلون بشماتة ارتكاب الجريمة التي تتمثل في مصادرة أراضي الغير والاستيطان فيها، الأمر الذي يزيد من تأجيج التوترات والشكوك الكبيرة أصلاً إزاء مصداقية إسرائيل كشريكة في السلام.

ومنذ كانون الثاني/يناير من هذا العام وحده، زاد عدد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة ٨ ٠٠٠ مستوطن. بالإضافة إلى ذلك، يواصل المستوطنون المتعصبون والمتطرفون إرهاب المدنيين الفلسطينيين ومضايقتهم وترويعهم، بمن فيهم الأطفال، وتدمير وتخريب الممتلكات الفلسطينية. ووقع هجوم آخر على أحد المساجد بحرقه عمداً، فضلاً عن شن هجمات متواصلة على الحقول والبساتين الزراعية الفلسطينية، بخبث شديد خلال موسم حصاد الزيتون هذا.

ومما لا شك فيه أن من يدفع هؤلاء المستوطنين إلى الاستمرار في العنف والخروج على القانون هم القادة الإسرائيليون الدينيون والسياسيون الذين يستمرون بدون خجل في التحريض والإثارة بخطبهم النارية، ومبادراتهم العنصرية، وتعليقاتهم المملوءة بالكراهية والعداء، بما في ذلك من منصة الجمعية العامة التابعة لهذه المنظمة الموقرة.

إن الحالة في القدس الشرقية المحتلة لا تزال شديدة الاضطراب، إذ لا يزال المستوطنون الإسرائيليون يتصرفون بعدوانية تجاه السكان الفلسطينيين في المدينة، ويستولون على الممتلكات الفلسطينية. وقد نبّهنا المجتمع الدولي في مناسبات عديدة إلى الحالة الشديدة الاضطراب في أحياء سلوان والبستان والشيخ جراح وغيرها من أحياء مدينة القدس بسبب التعديات الدائمة للمستوطنين الإسرائيليين على تلك المناطق بدعم من الحكومة الرسمية، بالإضافة إلى ما يجري من هدم للمنازل، وطرد للأسر الفلسطينية. ولم يتوقف أي واحد من هذه الأعمال المخالفة للقانون، ولا حتى بعد إطلاق محادثات السلام المباشرة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة حرجة في قطاع غزة. فبالرغم من إعلان إسرائيل نيتها تخفيف حصارها غير القانوني وغير الإنساني فإن سلطات الاحتلال لا تزال تعرقل دخول السلع الأساسية إلى القطاع، ولا تسمح بدخول إلا ما يصل بالكاد إلى ٢٥ في المائة من السلع والإمدادات اللازمة، وتعرقل دخول مواد البناء ولوازم الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى استمرار منعها تصدير البضائع الفلسطينية.

وتتعرض عملية إعادة الإعمار للتعويق الشديد، بما في ذلك جهود وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الميدان لإعادة بناء المرافق المدمرة والمتضررة، وتشييد المدارس لاستيعاب الأطفال الفلسطينيين في غزة، الذين تم استبعاد ٤٠ ألف منهم في بداية العام الدراسي بسبب نقص الفصول الدراسية.

ومن المؤسف أنه، بالرغم من الدعوات المتكررة إلى رفع الحصار، فإن إسرائيل مستمرة في تحديها، ولا تزال الأزمة الإنسانية وحالة الصدمة وعدم الاستقرار التي يعاني منها السكان المدنيون الفلسطينيون من جراء الحصار الإسرائيلي والعدوان العسكري مستمرة بلا انقطاع.

وكما قلنا في البداية، فإن الحالة غير محتملة وغير مقبولة ولا يمكن لها أن تستمر وتتطلب تداركاً عاجلاً. والعلاج الأكثر فعالية هو الالتزام بالقانون، والسعي لتسوية سلمية عن طريق التعجيل بعملية سياسية فعالة يتوافر فيها حسن النية وتقوم على المرجعيات المتفق عليها. لكن للأسف، لا يزال هذا الخيار بعيد المنال.

وتقف إسرائيل لوحدها في رفضها الدعوة العالمية إلى الوفاء بواجباتها القانونية والأخلاقية، وهي تواصل القيام بأعمال تناقض بشكل كامل ما هو مطلوب لتسوية سلمية وفقاً للحل القائم على وجود الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧. وهذه الأعمال، التي تركز على تغيير التركيبة السكانية وتغيير طابع الأراضي الفلسطينية المحتلة ومركزها، بما في القدس الشرقية، وتجزئة اتصالها الجغرافي ووحدتها وسلامتها، وفرض أمر واقع، إنما تهدد قوام حل الدولتين تهديداً خطيراً وربما بشكل دائم.

وهكذا فإن إسرائيل هي المسؤولة عن الحالة الحرجة على الأرض، وعن عرقلة مفاوضات السلام، ويجب إخضاعها للمساءلة. على المجتمع الدولي أن يعمل متحداً لإلزام إسرائيل بالامتثال للتوافق العالمي على إنقاذ عملية السلام. فمن غير المقبول بالنسبة لنا أن نتنازل ونغير من موقفنا الشرعي إرضاءً لعناد إسرائيل وأعمالها غير المشروعة، والسماح لها بالاستمرار في التهرب من واجباتها القانونية على حساب آفاق مستقبل السلام والأمن لنا جميعاً. يجب إخضاع إسرائيل للمساءلة، ويجب أن تخضع لنفس المعايير التي تطال غيرها من بلدان العالم. ويجب أن تتوقف المعاملة التفضيلية التي تحظى بها، وكانت السبب في عصيانها وإفلاتها من العقاب طوال عقود من الزمن.

لقد شاركت القيادة الفلسطينية باستمرار في المفاوضات بحسن نية، وبالرغم من التحديات الكثيرة، فإنها أكدت مراراً رغبتها في الدخول في مفاوضات مباشرة من أجل السلام. وبالإضافة إلى جهودنا البناءة في العملية السياسية، واصلت القيادة الفلسطينية، بدعم دولي قوي، في الوقت نفسه جهودها الهادفة لكفالة القانون والنظام والأمن، وهي تمضي قدما في تنفيذ العام الثاني من البرنامج الذي بادر به رئيس الوزراء سلام فياض لبناء الأسس والمؤسسات القوية للدولة الفلسطينية تحضيراً للاستقلال.

وفي الوقت نفسه، تقف القيادة الفلسطينية موقفاً حاسماً في رفضها للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. ووجد هذا الموقف دعماً بالإجماع من العالم العربي خلال مؤتمر القمة الأخير في سيرت بليبيا. كما قرر المؤتمر، تقديراً للدور الذي يضطلع به حاليا الرئيس أوباما، منح فترة زمنية ممتدة من أجل تمكين الإدارة الأمريكية من النجاح في جهودها لإلزام إسرائيل بوقف حملتها الاستيطانية واحترام الأساس نفسه الذي تقوم عليه عملية السلام. وسنظل ندعم جهود الرئيس أوباما؛ والتزامنا بالسلام واضح، لكننا سنظل مصرين على أن الأنشطة الاستيطانية وعملية السلام لا يمكن أن يتعايشا، وأن أحدهما ينفي الآخر.

والآن، لقد آن لإسرائيل أن تقرر. عليها أن تختار إن كانت تريد السلام والأمن لشعبها ومع كل جيرانها، أم أنها تريد أن تظل دولة احتلال وقهر وعدوان وانتهاك لحقوق الإنسان. إن الموقف التوافقي يقف بوضوح إلى جانب الخيار الأول، كما إن استعداد المجتمع الدولي لدعم الطرفين لاغتنام هذه الفرصة التاريخية من أجل السلام واضح أيضاً.

لكن إن قررت إسرائيل مرة أخرى أن تتحدى القانون وإرادة المجتمع الدولي، واختارت بدلاً من ذلك أن تستمع إلى متطرفيها ومستوطنيها، فإنه يجب تحميلها كل التبعات التي تقع على أيٍّ منتهكٍ للقانون. على المجتمع الدولي، بما فيه هذا المجلس، أن يتصرف وفقاً لذلك، وعليه أن يتابع تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تأخر تنفيذها كثيراً، وأن يتخذ التدابير العملية الضرورية. عليه أن يضع حداً للمعاملة الاستثنائية التي ظلت إسرائيل تتلقاها طوال عقود الآن، وسمحت لها بأن تتصرف كدولة فوق القانون، وأن تسخر من المجتمع الدولي، ومن كل الجهود المبذولة لإيجاد تسوية سلمية.

إن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني – الذي يمثل لب النزاع العربي الإسرائيلي – كان مطروحاً أمامنا منذ عقود ولا يزال. ويجب اتخاذ قرارات شجاعة وحاسمة، مع الاعتراف بأن عامل الوقت له أهمية جوهرية، وأن القرارات المتخذة في هذا المنعطف الخطير سوف تحدد مستقبل منطقتنا ليس على المدى القصير فحسب بل أيضاً لسنوات قادمة.

وأؤكد اليوم أن القيادة الفلسطينية، بالرغم من المصاعب الخطيرة التي تجابهنا من كل الجهات، ستظل ملتزمة بالسلام وبالمشاركة في عملية سلام تتسم بالمصداقية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، والمبادرة العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وسنظل نسعى جاهدين، بالتزام تام، لتحقيق هدف التسوية السلمية للنزاع الذي سينهي الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا؛ ويسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير مصيره والعيش بحرية وكرامة في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، جنباً إلى جنب مع إسرائيل وكل الجيران في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧؛ ويجد حلاً عادلاً ومتفقاً عليه لمعضلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد روبن (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بكم، سيدي، لقيادتكم القديرة لمجلس الأمن في هذا الشهر. وفي أول خطاب لي بصفتي سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، أقف أمامكم اليوم وأعلن رغبة بلدي العميقة والدائمة في تحقيق السلام مع الفلسطينيين: سلام مبني على الأمن والاعتراف المتبادل؛ سلام سيكفل الرخاء لشعبينا.

والسلام لا يمكن إحلاله إلا بإجراء مفاوضات مباشرة وبتقديم التنازلات من الطرفين. وتواصل إسرائيل إظهار رغبتها في تنفيذ تدابير جريئة واتخاذ قرارات صعبة سعيا لتحقيق السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، ساعدت إسرائيل في التشجيع على تحقيق نمو مبهر في الاقتصاد الفلسطيني بإزالة المئات من حواجز الطرق ونقاط التفتيش في الضفة الغربية. وقد اتخذنا هذه الإجراءات على الرغم من الشواغل الأمنية المشروعة واستمرار الإرهاب. وبقلب ملؤه الأسى، فرضت إسرائيل وقفا اختياريا مفروضا ذاتيا وغير مسبوق على بناء المستوطنات لمدة عشرة أشهر.

ويحدونا الأمل أن يتخذ الفلسطينيون التدابير الضرورية لتحقيق السلام. وبعد أن رفض الفلسطينيون الدخول في مفاوضات مباشرة لمدة تسعة أشهر أثناء الوقف الاختياري، يطالبون الآن بتمديده كشرط مسبق لمواصلة المحادثات بعد أن كانوا قد قللوا من أهمية البادرة في البداية. والمستوطنات هي إحدى المسائل العديدة التي يتعين حلها في مفاوضات الوضع النهائي. والتاريخ يبرهن على أنها لا تقف عقبة في طريق إحلال السلام – كما يظهره اتفاقا السلام المعقودان مع مصر والأردن. وفضلا عن ذلك، فإنه عندما فككت إسرائيل جميع مستوطناتها في قطاع غزة، فإن جزاءها كان هو الإرهاب وإطلاق الصواريخ على البلدات والمجتمعات المحلية.

وترحب إسرائيل بالجهود الهامة للغاية التي تبذلها الإدارة الأمريكية لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، تعمل الولايات المتحدة بصورة وثيقة مع إسرائيل ومع أطراف أخرى سعيا إلى إعادة المحادثات المباشرة إلى مسارها.

وفي سياق البحث عن سبيل المضي قدما، يجب علينا بناء أي اتفاق مستقبلي على مبدأي الاعتراف المتبادل

والأمن. والمطالبة بأن تعترف إسرائيل بدولة فلسطينية باعتبارها الدولة القومية للشعب الفلسطيني يجب أن يقابلها اعتراف بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي. وبعد أجيال من الصراع، سيكون الاعتراف المتبادل ضروريا لتجاوز تاريخ طويل من التحريض، ولمكافحة الإرهاب وتحقيق التعايش السلمي بين شعبينا. كما أن أي اتفاق سلام يجب أن يعالج بوضوح الشواغل الأمنية لإسرائيل بوضع ترتيبات قوية في ذلك المجال.

ولا تزال التهديدات المتنوعة والخطيرة التي تواجه إسرائيل كبيرة. فبدعم من النظامين الإيراني والسوري، تواصل المنظمات الإرهابية المتطرفة في المنطقة إعادة التسلح وشن الهجمات على المدنيين الإسرائيليين. ولا يزال قطاع غزة الخاضع لسيطرة حركة حماس بؤرة للإرهاب وقاعدة لشن الهجمات الصاروخية المستمرة على إسرائيل. وفي لبنان، يمثل تنظيم حزب الله الإرهابي عقبة مستمرة أمام السلام والأمن للجميع في المنطقة.

إن إحلال السلام سيتطلب ما هو أكثر من الإعلانات أو التواقيع على قصاصة ورق؛ إنه سيستلزم اتخاذ إجراءات ملموسة في الميدان. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، يجب على العالم العربي الأوسع أيضا أن يبرهن للإسرائيليين وللناس في جميع أنحاء العالم على أن إعلاناته بشأن السلام ستتجاوز الكلمات وستُترجم إلى أفعال.

وستناقش هذه الهيئة بالتفصيل تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في غضون بضعة أسابيع. ولكن قبل المناقشة، أود أن أتشاطر بعض الأفكار بشأن التحديات المستمرة الناشئة من لبنان حيث ما زالت القوى المتطرفة تشكل تهديدا للاستقرار في المنطقة. ومع قرب موعد صدور التقرير المقبل عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا يزال من الواضح أن تنظيم حزب الله الإرهابي يواصل تعزيز قدراته العسكرية وأسلحته، حيث يحصل على أسلحة وقذائف متطورة من رعاية في إيران وسوريا.

وإعادة تسلح حزب الله بهذا الشكل المهلك تعرض للخطر لبنان ذاته، وكذلك الشرق الأوسط ككل. فهذا التنظيم الإرهابي مستمر في نشر أسلحة وفي بناء هياكله الأساسية العسكرية في جميع القرى المدنية في جنوب لبنان بجوار المدارس والمستشفيات ودور العبادة والمباني السكنية.

والدليل على هذه الظاهرة يمكن العثور عليه في سلسلة الانفجارات التي وقعت في مخابئ أسلحة حزب الله جنوب نهر الليطاني على مدار الخمسة عشر شهرا الماضية. ووقع آخر انفجار من هذا القبيل في قرية الشهابية اللبنانية في ٣ أيلول/سبتمبر. وللأسف، فإن القوات المسلحة اللبنانية لم تتدخل في الوقت المناسب أو بطريقة قوية على الرغم من وجود معلومات آنية لديها بشأن جميع هذه الحوادث. وفضلا عن ذلك، ثمة برهان واضح على أن حزب الله أزال الأدلة من جميع تلك المواقع.

واستفزازات حزب الله واستمراره في إعادة التسلح يجب ألا يمرا بلا رد من هذا المجلس – الذي اشترط مرارا وبوضوح ضرورة نزع سلاح هذا التنظيم الإرهابي وحله – حيث أنهما يشكلان مسألة رئيسية تناولها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

كما ندعو الحكومة السورية إلى الإحجام عن القيام بأعمال تزعزع الاستقرار في المنطقة. فبينما تزعم سوريا أنها تسعى إلى تحقيق السلام، تواصل دعمها للإرهاب. وثمة مؤشرات عديدة على أن النظام السوري يستضيف معسكرات تدريب لحزب الله داخل أراضيه، بما في ذلك مواقع تتلقى فيها عناصر الحزب تدريبا على القذائف وغيرها من الأسلحة. ولا يجسد ذلك سوى غيض من فيض فيما يتعلق بالدعم السوري الكبير للإرهاب في المنطقة. وإذا

كانت سوريا تريد حقا التحلي بروح السلام بالكامل، فيجب عليها التوقف تماما عن دعمها للإرهاب.

اسمحوا لي أن أتحول إلى أكبر خطر يواجه الشرق الأوسط والعالم: إيران. والزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني إلى لبنان في الأسبوع الماضي تبرز ما لذلك النظام المتطرف من تأثير مزعزع للاستقرار في منطقتنا. فالرئيس الإيراني زعيم ينكر محرقة اليهود ويروج لنظريات المؤامرة بشأن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية ويدعو إلى محو إسرائيل من على الخريطة؛ وهو لا يرفع لواء سوى قضيتي الخراب وعدم الاستقرار.

والدعم الذي يقدمه نظامه يوفر شريان حياة للتنظيمات الإرهابية حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، والتي ما كان لها أن توجد لولا إيران. وبالاعتماد على أولئك الوكلاء، تسعى إيران إلى إحباط أي تحرك نحو التقارب بين إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك مع الأطراف الأخرى في المنطقة. ومن ثم، يجب علينا التصدي لهذا التهديد بعزيمة قوية في سياق سعينا إلى التوصل لاتفاق دائم مع الفلسطينيين.

وأود أن أشير إلى أنه بينما يسعى الرئيس الإيراني وحلفاؤه من المتطرفين إلى فرض الخوف وإراقة الدماء والجهاد على سكان لبنان، فإن هناك أصواتا أخرى عديدة في المنطقة. وتقدم رسالة مفتوحة موجهة إلى الرئيس أحمدي نجاد نُشرت مؤخرا في الصحافة اللبنانية مثالا لأحد هذه الأصوات. واسمحوا لي أن أتلو على المجلس اقتباسا من هذه الرسالة:

”... أنكم تنسجون أيضاً على منوال من سبقكم إلى التدخل في شؤوننا، حيث لم يكن التدخل الخارجي سوى استخدام للداخل اللبناني؛ وهو استخدام لم تنجح الشعارات الكبرى ولا حتى النيّات الحسنة في تزيينه أو حجب حقيقته الفعلية“.

ومما يبعث على الجزع أكثر من دعم إيران المتواصل للإرهاب استمرارها في السعي إلى امتلاك قدرات على إنتاج أسلحة نووية. وهذا المسلك لا يعرض للخطر منطقتنا أو مجموعة محددة من البلدان فحسب. إنه يعرضنا جميعا للخطر ويجب أن نستمر في التصدي له بإجراءات قوية وفعالة.

ولن تكتمل ملاحظاتي اليوم بدون الإعراب عن قلقنا العميق بشأن جندينا المختطف، جلعاد شليط، الذي لا يزال منذ أكثر من أربع سنوات محروما من أبسط حقوقه الإنسانية، بما في ذلك أي زيارة من قبل الصليب الأحمر. وإسرائيل تتوقع أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده، وأن يفعل أكثر مما فعله حتى الآن لتأمين الإفراج عنه سريعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن عليهم أن يقتصروا في بياناتهم على خمس دقائق لا أكثر، حتى يتمكن المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة أندرسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، وأشكر الأمين العام المساعد، السيد فرنانديز – تارانكو، على إحاطتيكما الإعلاميتين اليوم.

في الشهر الماضي، اتخذ القادة الإسرائيليون والفلسطينيون خطوة كبيرة بالعودة إلى المحادثات المباشرة. إن القضايا الأساسية لهذا الصراع المأساوي الذي طال أمده لن تتم تسويتها بسهولة. والمحادثات المباشرة هي طريق الطرفين

للوصول إلى تسوية لكل المسائل، وإنهاء جميع المطالب وإقامة دولة فلسطين القابلة للحياة، إلى جانب دولة إسرائيل الآمنة كجزء رئيسي من السلام الشامل بين إسرائيل وجميع جيرانها. وستظل الولايات المتحدة شريكا قويا ومثابرا في هذا الجهد الحيوي. إننا نعمل بتعاون وثيق مع كلا الطرفين من أجل السماح لتلك المفاوضات بالاستمرار.

وقد أصبنا بخيبة الأمل بسبب إعلان عطاءات جديدة للبناء في القدس الشرقية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي يتناقض مع جهودنا لاستئناف المفاوضات. وقد ظللنا لفترة طويلة نحث الطرفين على تجنب أي إجراءات من شأنها أن تقوض الثقة، بما في ذلك في القدس، وسوف نواصل القيام بذلك بينما نعمل لتحقيق تقدم نحو إحلال السلام في الشرق الأوسط. ولكن في نهاية المطاف، سيعتمد تحقيق السلام الدائم والعادل على روح القيادة والرؤية والشجاعة من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين.

وكما أشار الرئيس أوباما، فقد حثثنا إسرائيل على تمديد الوقف الاختياري للاستيطان الذي نعتبره أمرا منطقيا ما دامت المحادثات المباشرة مستمرة. وإذ نواصل حث رئيس الوزراء نتنياهو على البدء بوقف جديد للاستيطان، فإننا نحث أيضا الرئيس عباس على استئناف المفاوضات، التي تبقى الطريق الوحيد لتسوية أصعب مسائل الصراع ومنح الفلسطينيين كرامة إنشاء دولتهم الفلسطينية الخاصة بهم.

إننا نعلم أن عقبات كثيرة ما زالت تقف في الطريق. وندرك أن محاولات التقدم نحو السلام الدائم قد تُواجَه بالرفض والإرهاب، ولكن يجب ألا نسمح لقوى العنف واليأس أن تقرر ما إذا كان الأطفال الإسرائيليون والفلسطينيون سيعيشون بسلام أو سيظلوا يرزحون في ظل الصراع. ويجب أن نمضي قدما معا نحو الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام العربي الإسرائيلي الشامل، بما في ذلك الحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب بسلام وأمن. وذلك الهدف يخدم مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين والولايات المتحدة وكل من ينشدون صون السلم والأمن الدوليين.

إن من يريد في المنطقة إقامة دولة فلسطينية، ينبغي أن يبذل كل جهد ممكن لدعم جهود الطرفين لتحقيق السلام العادل والدائم. وفي كل أنحاء العالم ينبغي لمن يريدون وضع نهاية للصراع المرير دعم هذه الجهود وأن يتجنبوا القيام بأي شيء لتقويضها.

وأود أن أنتقل إلى الحالة في غزة. إننا ما فتئنا ننظر إلى الحالة هناك بقلق. وكان إعلان إسرائيل في ٥ تموز/يوليه خطوة هامة لتحسين تدفق البضائع والمواد إلى داخل غزة. وذلك التقدم مستمر بعد مرور بضعة أشهر ونحن نشجع حكومة إسرائيل على اتخاذ مزيد من الخطوات لتوسيع التجارة في الاتجاهين، بما يتماشى مع الاحتياجات الأمنية. إن جميع من يريدون إيصال البضائع، ينبغي لهم أن يفعلوا عبر القنوات الثابتة والموسعة لكفالة تلبية احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة بينما تتم تلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين.

وأود كذلك أن أوجه الاهتمام إلى الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي اختطفته حماس في عام ٢٠٠٦ وما زال في الأسر. إننا ندعو مجددا إلى إطلاق سراحه على الفور.

وفي بيانه الرئاسي المؤرخ ١ حزيران/يونيه بشأن حادثة الأسطول (S/PRST/2010/9)، دعا المجلس إلى إجراء تحقيق فوري ومحايد وموثوق به وشفاف بالتوافق مع المعايير الدولية. إننا نثني على مبادرة الأمين العام البناءة بتشكيل فريق يتلقى ويستعرض نتاج التحقيقات التي تجريها تركيا وإسرائيل. ونحن نرحب بروح التعاون التي يمثلها هذا الفريق

وما فتئنا نعتبره الأسلوب الرئيسي الأمثل لاستعراض المجتمع الدولي لتلك الحادثة.

وأود أن أختتم بياني بالتطرق إلى الحالة في لبنان. إن الولايات المتحدة تظل ملتزمة بثبات بسيادة واستقلال لبنان، وعليه، بالتنفيذ الكامل للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أننا ما زلنا نشعر بالقلق البالغ حيال محاولات أطراف فاعلة أجنبية لتقويض استقلال لبنان، وتعريض استقراره للخطر والتدخل في شؤونه السيادية.

إن استمرار تدفق الأسلحة والمواد الحربية عبر الحدود السورية إلى حزب الله يمثل ممارسة طائشة تهدد بإقحام المنطقة في صراع مفتوح. إننا نحث هذا المجلس على أن يراعي اليقظة إزاء تلك الاتجاهات التي تزعزع الاستقرار وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولأرواح المدنيين الأبرياء على جانبي الخط الأخضر.

وأخيرا، أود أن أشير إلى المحكمة الخاصة للبنان. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أشار الأمين العام بشكل قاطع، وعن حق، إلى أن المحكمة هيئة مستقلة ولديها ولاية واضحة من مجلس الأمن لكشف الحقيقة وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب على الاغتيالات السياسية في لبنان. والمحكمة كيان قضائي مستقل. وعملها معني بالقانون وليس بمسائل السياسة. والمحكمة تنفذ ولايتها القضائية المستقلة وفقا لقرار هذا المجلس ١٧٥٧ (٢٠٠٧) الذي اتخذ بناء على طلب حكومة لبنان ذات السيادة. إننا نؤيد بالكامل بيان الأمين العام بأن جهود المحكمة يجب أن تمضي قدما بدون تدخل. ولا يمكن التسامح مع جهود الطعن في مصداقية عمل المحكمة وإعاقته أو تأخيره، ومن يقومون بتلك الجهود لا يفعلون ذلك بدافع الحرص على مصلحة لبنان أو العدالة.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فرنانديز – تارانكو، على إحاطته الإعلامية الهامة بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

ولسوء الطالع، تجري مناقشتنا بينما المحادثات المباشرة، التي انطلقت في ١ أيلول/سبتمبر في واشنطن العاصمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تواجه مأزقا مرة أخرى. والواقع، خلال مناقشة المجلس، التي جرت في ١٧ أيلول/سبتمبر (أنظرS/PV.6388)، رحبنا جميعا باستئناف الحوار بين الطرفين الرئيسيين المعنيين من أجل إيجاد حل تفاوضي يؤدي في النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية. وقد آمنا حينذاك بالتزام الطرفين بالتغلب على الصعوبات التي يواجهانها، والتي كانت كثيرة، وبمواصلة المحادثات بدون توقف حتى يتم التوقيع على اتفاق سلام. وللأسف، علينا أن نعترف الآن بأن عملية السلام تواجه طريقا مسدودا.

وبصرف النظر عن الأسباب، فإن هذا المأزق ليس بديلا عن السلام، وعليه، فإن وفد بلدي يحث الطرفين على استئناف الحوار الذي لا بديل عنه من أجل التوصل إلى حل توافقي بشأن العقبات المتبقية في أقرب وقت ممكن.

إن الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية لن تجد حلا دائما إلا في سياق السلام الشامل في المنطقة بأسرها. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعم بالكامل توصية الأمين العام الهادفة إلى تسوية تفاوضية شاملة لمختلف الأزمات القائمة في المنطقة. إننا على اقتناع بأن المشاركة الفعالة لسوريا ولبنان في محادثات السلام أمر أساسي لتحقيق هدف إحلال السلام الشامل والدائم في المنطقة.

ويود وفد بلدي الإشارة إلى الالتزام باحترام سيادة ووحدة أراضي جميع الدول في المنطقة، بما في ذلك

لبنان. ولذلك، ندعو إلى وقف الخرق المستمر للمجال الجوي للبنان.

ولا يمكننا الكلام عن لبنان بدون تجديد دعمنا الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونحن نصر على وجوب تمتعها بحرية التنقل في كل منطقة عملياتها لكي تتمكن من إنجاز ولايتها المسندة من مجلس الأمن بشكل فعال.

وللأسف، فإن أعمال العنف المتكررة في المنطقة لن تشجع على تهيئة بيئة الثقة فيما بين الأطراف، التي بدونها لا يمكن إجراء الحوار أو تحقيق السلام أو المصالحة. إن لغة العنف والكراهية عدو للسلام والإخاء. ولذلك فإننا ندعو الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات قد تعرض للخطر إمكانية تحقيق السلام الدائم ليس بين الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، ولكن، على وجه الخصوص، في تلك المنطقة الاستراتيجية بأكملها أيضا.

إن السعي لتحقيق السلام في المنطقة ينطوي بالضرورة على تخفيف معاناة سكان غزة. وهكذا، يجب أن نؤكد مرة أخرى الحاجة إلى توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى نقاط العبور المؤدية إلى غزة من أجل تزويد الفلسطينيين بالسلع الأساسية، ومواد البناء. ومع ذلك، ينبغي لنا أن لا نغفل عن أن أمن دولة إسرائيل أيضا ضروري لضمان تحقيق السلام في المنطقة. ولذلك يجب أن تؤخذ الشواغل الأمنية الإسرائيلية في الحسبان في محادثات السلام. ولا يمكن أن يكون الأمر خلافا لذلك.

ومن المقدر للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا معا وأن يسهموا في ازدهار منطقة الشرق الأوسط، وليس لديهم خيار سوى مواصلة طريق السلام معا. ولذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعمه لإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد تارانكو على إحاطته الإعلامية. كما أشكر المراقب الدائم عن فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما. وتعرب فرنسا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أوضح أربع نقاط.

أولا، من الأهمية بمكان ألا نضيع الفرصة التي توفرت في ٢ أيلول/سبتمبر في واشنطن باستئناف المفاوضات المباشرة، من أجل إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي تملك مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها. وكان استئناف تلك المفاوضات قرارا جريئا وشجاعا اتخذه القادة الفلسطينيون والإسرائيليون، بدعم من جهود الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية وتحت رعاية الأردن ومصر. ولن تسفر الحالة الراهنة إلا عن مزيد من عدم الاستقرار والعنف في الشرق الأوسط.

إن مسألة المستوطنات تعرقل المفاوضات المباشرة. وقد كررنا بدون توقف تأكيد أن المستوطنات غير شرعية وأنها تشكل عقبة أمام السلام وهي تزيد كل يوم من تقويض حل الدولتين المنشود، وفي ذلك الصدد، فإن المستوطنات تعرض أمن إسرائيل للخطر. ويجب وضع حد لسياسة للاستيطان، بما في ذلك في القدس الشرقية.

وفي ذلك الصدد، فإن سياسة الاستيطان المنتهجة في الأحياء الفلسطينية بدعم من السلطات الإسرائيلية تبرر قلق هذا المجلس. وهي ليست غير قانونية فحسب، ولكنها أيضا تزيد التهديد المحدد بوقوع حوادث العنف في المدينة المقدسة، مع كل المخاطر السياسية المفهومة. ولذلك السبب تستمر

فرنسا والاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية والولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في الدعوة إلى تمديد تجميد الاستيطان.

ومع ذلك، يجب علينا التغلب على هذا المأزق وألا نغفل عن الهدف الأساسي المتمثل في إجراء مناقشة متعمقة لجميع مسائل الوضع النهائي. ونحن نرحب بكون لجنة متابعة مبادرة السلام العربية تركت الباب مفتوحا لاستمرار العملية. ولكن لا بد من إحراز تقدم بصورة عاجلة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يلزم نفسه بمساعدة المفاوضات. وبالطبع، ترحب فرنسا بالجهود الأمريكية التي مكنت من استئناف تلك العملية، وكذلك بالالتزام الشخصي من الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية. ومع ذلك، ومن أجل الاضطلاع بمهمة السلام التي أُعيد إطلاقها مرات كثيرة جدا في المنطقة، ومن أجل إنجازها في نهاية المطاف من المهم جدا تقديم مساعدة أوسع نطاقا لتلك العملية لأنها ستزيد الثقة الضرورية بين الأطراف لتمكينها من تقاسم أفضل للمخاطر السياسية التي يتطلبها خيار السلام.

وذكر الرئيس ساركوزي عندما التقى الرئيس عباس، بأن فرنسا مستعدة للعمل في ذلك الاتجاه بالتعاون مع المجموعة الرباعية، التي يعتبر دورها أساسيا، والاتحاد الأوروبي، الذي بسبب صلاته وانخراطه في المنطقة يجب أن يشارك أيضا. وتؤدي الدول في المنطقة دورا رئيسيا من خلال إبداء استعدادها عندما يحين الوقت، لتحويل المبادرة العربية إلى خطوات ملموسة تجاه إسرائيل. ولتحقيق تلك الغاية، نعمل على تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف المفاوضات السورية – الإسرائيلية بالتعاون الوثيق مع تركيا والولايات المتحدة.

ثانيا، يجب إجراء تغييرات على أرض الواقع لتهيئة الظروف المؤاتية لنجاح المفاوضات. ويجب يتمكن السكان الفلسطينيون والإسرائيليون من رؤية أن التحسينات على أرض الواقع تسير جنبا إلى جنب مع عملية المفاوضات، لا سيما فيما يتعلق بحرية التنقل والعبور والأمن.

ويجب تجنب جميع الأعمال الاستفزازية. ونحن نأسف لقرار الحكومة الإسرائيلية الشروع في عملية المناقصة لبناء ٢٣٨ وحدة سكنية في القدس الشرقية. ولن يتحقق أي سلام يستبعد القدس بوصفها عاصمة لكلتا الدولتين كما قال رئيس الجمهورية أمام الكنيست في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطة الفلسطينية مواصلة جهودها لتعزيز القطاع الأمني، وإرساء سيادة القانون، ويجب أن تحظى الحرب الجارية ضد الإرهاب بالأولوية.

وفيما يتعلق بغزة، ما تزال فرنسا تدعو إلى الفتح الفوري للمعابر للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين وتنمية الاقتصاد. ورحبت فرنسا باتخاذ إسرائيل تدابير رامية إلى تيسير دخول البضائع. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية – مثل زيادة التوريد عن طريق المعابر واستئناف الصادرات من غزة وتخفيف القيود المفروضة على حرية تنقل الأفراد من غزة وإليها – من أجل استئناف النشاط الاقتصادي.

وبالإضافة إلى المسائل الإنسانية ومسائل إعادة الإعمار، فإن الحصار المفروض على السكان لا يشجع على التطور الإيجابي للحالة السياسية. وإلى جانب تلك الجهود، نحن نواصل الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جلعاد شاليط ووقف جميع أعمال العنف، وبخاصة إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل.

ثالثا، لا بد من استمرار دعم المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية والرئيس عباس من أجل تعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية. ويجب على إسرائيل أن تساعد بقوة تلك العملية، بما في ذلك في الضفة الغربية. لقد اتخذت

خطوات ملموسة على أرض الواقع. ولكنها تظل غير كافية، ولا سيما الخطوات المتعلقة بحرية التنقل والعبور.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لخطط الإصلاح التي أعلن عنها رئيس وزراء السلطة الفلسطينية سلام فياض. ونحن نشاطر البنك الدولي تقييمه ومفاده أنه ”إذا استمرت السلطة الفلسطينية في أدائها الحالي ... فإنها في وضع جيد يمكنها من إقامة دولة ... في المستقبل القريب“.

وبالإضافة إلى التعهدات قُطعت ويجب الوفاء بها، فقد أعربنا عن استعدادنا لأن ننظم في باريس، كمتابعة للعملية السياسية الجارية، مؤتمرا ثانيا للمانحين للدولة الفلسطينية، ومن شأنه توفير الدعم اللازم للخطة الجديدة التي ستقدمها قريبا السلطة الفلسطينية.

رابعا، نحن نواصل جهودنا أيضا في لبنان. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والاحترام الكامل للخط الأزرق. ونواصل تقديم دعمنا لحكومة الوحدة الوطنية بقيادة رئيس الوزراء سعد الحريري. ولكننا نشعر بالقلق حيال التوترات الحالية. وفي ذلك الصدد، نأسف لتصريحات الرئيس الإيراني الداعية إلى التشكيك في وجود دولة عضو في الأمم المتحدة.

ونحن ندين أيضا الجهود الرامية إلى تقويض عمل المحكمة الخاصة للبنان. ونود أن نذكر بأن المحكمة الدولية الخاصة للبنان أنشئت عملا بالقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) بناء على طلب صريح من حكومة لبنان. ويعتبر ذلك القرار ملزما للجميع. وشكل إنشاء المحكمة خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة الإفلات من العقاب. ومن أجل مصلحة لبنان والمنطقة بأسرها يجب أن يتاح المجال للمحكمة للاستمرار في العمل بشكل مستقل بالكامل وبسلام، على النحو الذي نعمل به حاليا. ولا ينبغي لأحد أن يستبق الحكم على نتيجة عملها أو أن يحاول التأثير عليها.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوسكار فرنانديز تارنكو على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

إن السلام في الشرق الأوسط أولوية أساسية للمملكة المتحدة. وانطلاق المفاوضات المباشرة بين رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس منذ أكثر من شهر كان تقدماً رحبنا به صوب تحقيق النتيجة التي نريد جميعاً أن نراها: إسرائيل آمنة ومعترف بها عالمياً تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة، والقدس عاصمة للدولتين، مع تسوية عادلة للاجئين. ونثني على جهود الولايات المتحدة لإقناع الطرفين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، وعلى الحس القيادي الذي أبداه الجانبان بالموافقة على محادثات مباشرة بعد توقف طويل.

غير أن العملية واجهت عقبة خطيرة. والمفاوضات متوقفة الآن. وإذا كان المراد إحلال سلام مستدام، يتعين على الطرفين أن يفعلا ما هو ضروري لاستئناف المحادثات. لذلك، فقد أصبنا بخيبة الأمل لامتناع إسرائيل عن تمديد وقف بناء المستوطنات الذي انتهى في ٢٦ أيلول/سبتمبر، واستئناف النشاط الاستيطاني في أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وما تردد من أنباء عن الموافقة في الأسبوع الماضي على بناء ٢٣٨ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية أمر يبعث على القلق البالغ، وسوف يؤدي إلى مزيد من تقويض الثقة بين الأطراف فحسب. فالنشاط الاستيطاني، بما في ذلك في القدس الشرقية، غير قانوني، ويقوض قابلية دولة فلسطينية للحياة ويضر بعملية السلام.

ولا بد لنا أن نكون واضحين، فإعادة تطبيق جدية للوقف، الذي لا يفي أصلاً بالالتزامات القانونية لإسرائيل، ليس توقعاً غير معقول. وإنه أمر أساسي أن يظل الطريق إلى السلام مفتوحاً. وخلق حقائق على الأرض يزيد من صعوبة

التوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة، ويدمر الثقة. وفي نهاية المطاف، فقد يوصد إمكانية التوصل إلى اتفاق تماماً. ونحث رئيس الوزراء نيتنياهو وحكومته على إبداء روح القيادة المطلوبة لحل هذه المشكلة، حتى يتسنى للأطراف أن تركز على التحديات الجمة التي تنتظرها. وبذلك، يمكن إعادة بث بعض الثقة المطلوبة بشدة في العملية وإرساء أساس أكثر إنصافاً للمفاوضات. وقد أوضحنا ذلك للحكومة الإسرائيلية على جميع المستويات.

ولا بد للفلسطينيين أن يضطلعوا بدورهم أيضاً. وقد تباحث وزير خارجيتنا مع الرئيس عباس في الأسبوع الماضي وشعر بالارتياح للعزم الذي أبداه على العودة إلى المفاوضات المباشرة في ظل ظروف مناسبة. ونرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزه الفلسطينيون في السنوات الأخيرة بشأن الأمن وبناء المؤسسات، وهما الأساس لوجود دولة فلسطينية قابلة للحياة. وهذا العمل لا بد أن يستمر.

ولكن، هناك أيضاً عمل شاق ينبغي إنجازه على صعيد المصالحة الفلسطينية. فوجود قيادة موحدة عنصر أساسي الأهمية لتهيئة الظروف لدولة فلسطينية مستدامة. والمفاوضات بين الزعيمين تبقى خير وسيلة لتحقيق النتائج المنشودة. والخيارات البديلة، التي طرحت الجامعة العربية بعضها في بيانها الصادر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، هي أقل من أن تكون مثالية. ولكن تبقى الحقيقة أن تلك الخيارات ستحظى باهتمام متزايد ما لم تكن هناك حلول توفيقية لإعادة المفاوضات إلى مسارها، ولذلك، نحث الزعيمين مرة أخرى على التوصل إلى تلك الحلول التوفيقية الضرورية.

ولكي ينجح السلام، لا بد من إحراز تقدم بشأن غزة. لقد كنا واضحين عندما أكدنا أن الحالة هناك لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال، وأنها تأتي بنتائج عكسية. وقرار إسرائيل في الصيف بالانتقال من قائمة البضائع المسموح بها إلى قائمة بمواد محددة يحظر دخولها قد أدى إلى بعض التحسن، وإن كان لا بد من عمل المزيد. وقد أعلنت الأمم المتحدة أنه بمعدلات الموافقة الحالية، سيستغرق الأمر ٧٥ عاماً لجلب ما هو مطلوب لتنفيذ خطة إعادة إعمار غزة التي وضعتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وهذا أمر غير جيد. لا بد أن تعمل جميع الأطراف الآن معاً لإحداث تغيير حقيقي على الأرض، بما في ذلك من خلال السماح بأعمال البناء الأساسية ودعم تنمية الاقتصاد الغزّاوي الشرعي عن طريق الصادرات.

ولدى إسرائيل شواغل أمنية مشروعة. وما زلنا ندعو حماس إلى نبذ كل العنف واتخاذ خطوات فورية وملموسة باتجاه مبادئ المجموعة الرباعية. وطالما دعت المملكة المتحدة بإطلاق سراح جلعاد شاليط فوراً وبدون شروط. ومن الأهمية كذلك أن تسمح حماس للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة شاليط فوراً. إن استمراره في الأسر بدون السماح بوصول الصليب الأحمر إليه، ومع أدنى اتصال بأسرته، أمر غير مقبول.

وأي حل لا بد أن يشمل المنطقة برمتها في إطار سلام شامل، ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء تزايد الجدل بهدف تقويض المحكمة الخاصة بلبنان. ينبغي أن يسمح لهذه المحكمة بمواصلة عملها دون معوقات. ونحن نؤيد بقوة بيان الأمين العام القاطع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر الذي أكد فيه مرة أخرى على استقلال المحكمة وحث اللبنانيين والأطراف في المنطقة على تجنب التدخل في عملها.

وما زلنا نعتقد بإمكانية التوصل إلى سلام تفاوضي في الشرق الأوسط. والمجتمع الدولي يتوقع هذا. وشعبا إسرائيل وفلسطين يستحقانه. والأمر يرتهن بالقادة

الإسرائيليين والفلسطينيين للتوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة لتحقيقه.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد فرناندیز – تارنكو على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. واستمعنا باهتمام أيضاً إلى بياني ممثلي إسرائيل وفلسطين حيث أوضح الجانبان مرئياتهما فيما يتعلق بتسوية في الشرق الأوسط.

إننا نعتبر انطلاق الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني نتيجة هامة للجهود المشتركة المبذولة برعاية الوسطاء الدوليين بالمجموعة الرباعية، بمشاركة روسية نشطة للغاية. ونود أن نعرب عن قلقنا البالغ بشأن قرار السلطات الإسرائيلية بعدم تمديد وقف أنشطة البناء واستئناف البناء في القدس الشرقية. ونعتقد أن القرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية في سرت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر سيسمح باستئناف الاتصالات بهدف الإبقاء على المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين.

إننا نؤكد مرة أخرى موقفنا المتضمن بصفة خاصة في البيانات الصادرة عن المجموعة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط في موسكو يوم ١٩ آذار/مارس وفي نيويورك يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، بشأن ضرورة أن يسعى الفلسطينيون والإسرائيليون جاهدين لإيجاد حلول توفيقية والامتناع عن الخطوات الأحادية التي تخل بنتيجة المفاوضات والتي لا يعترف بها المجتمع الدولي.

ومن الضروري أن يعتمد الفلسطينيون والإسرائيليون توجهاً جاداً وأن يحققوا حلولاً توفيقية بشأن جميع جوانب الوضع النهائي، الأمر الذي سيمكن من تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على الأسس القانونية الدولية المعروفة: قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

إننا نفهم أن تحقيق ذلك لن يكون سهلاً. فهناك خلافات مبدئية بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن النهج التي يتعين اتباعها إزاء العديد من المسائل المدرجة في جدول الأعمال. وعلى الرغم من أهمية المشاركة الوثيقة للولايات المتحدة في المفاوضات، لا بد أيضاً من تقديم مساعدة جماعية لتسوية إسرائيلية – فلسطينية. ومما يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد، آلية المساعدة في التسوية العربية – الإسرائيلية متمثلة في المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، التي تعترف بها سائر الأطراف المعنية، إلى جانب قيام التعاون بين المجموعة وفريق الاتصال التابع لجامعة الدول العربية.

إن الحالة في المنطقة لا تزال معقدة، مع تصاعد حدة التوتر حول غزة وأنشطة قوى التطرف المختلفة التي تعمل على تقويض العملية التفاوضية. ولكي يُجرى تحقيق مفصل وغير متحيز في الأحداث المأساوية التي اكتنفت أسطول الحرية، من الأهمية بمكان أن يتم تشكيل لجنة دولية برعاية الأمم المتحدة على أن توافق إسرائيل وتركيا على المشاركة فيها. ونأمل أن عمل هذه اللجنة يُعزز تحسينا عاما للحالة في المنطقة وأن تحول توصياتها دون تكرار تلك الأحداث المأساوية مستقبلا.

وثمة مسألة ملحة لا تزال عالقة وهي مسألة الوحدة الفلسطينية. وينبغي مواصلة السعي إلى إيجاد الحلول بغية تحقيق المصالحة. إننا نؤيد جهود مصر لتحقيق ذلك الهدف، ونرسل رسالة واضحة إلى حماس في ذلك الصدد.

ولا يزال اقتراحنا بالدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن الشرق الأوسط في موسكو حسن التوقيت. وهو يحظى بالتأييد المعروف جيدا من جانب جميع الأطراف المعنية. وإذا أصبح الحوار السياسي المباشر والموضوعي بين الفلسطينيين وإسرائيل مستداما، فسيوجد الظروف اللازمة

للتحضير للمؤتمر وعقده – طبعا، بعد مشاورات مع جميع الأطراف المعنية.

ونرى أن الحالة في لبنان مختلفة اختلافا جذريا عن تلك التي سادت في عام ٢٠٠٨. فقد تمكن الرئيس سليمان، والحكومة التي يقودها السيد الحريري والبرلمان اللبناني من إيجاد بعض الاستقرار ومن كفالة التشغيل الفعال لهياكل القوة والمؤسسات الأخرى التابعة للدولة. وفي الوقت ذاته، فإن النجاح الذي أحرز بحاجة إلى التعزيز. وعلى خلفية الحالة الإقليمية المعقدة، من المهم أن يواصل اللبنانيون عمليات تعزيز مؤسسات الدولة والاستقرار المحلي، التي يجب أن تستمر بدون التدخل الخارجي. ولا يمكن أن يسمح للبنان بأن يصبح مسرحا لتسوية الحسابات بين القوى الخارجية.

وفي ذلك الصدد، ينتابنا القلق من محاولات تعقيد مسألة الحكم الذي ستصدره المحكمة الخاصة في المستقبل عن طريق تسريبات تتعلق بالاتهامات ضد فرادى المسؤولين من حزب الله. وموقفنا فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة لم يتغير. إننا نعتقد بأن الإجراءات ينبغي أن تكون منصفة وغير متحيزة وخالية من أي تسييس.

ونرحب بالزخم الإيجابي في العلاقات بين لبنان وسوريا. ونعتبر علاقات حسن الجوار الطبيعية بين هذين البلدين، اللذين تمتعت روسيا تقليديا بعلاقات الصداقة معهما، إسهاما كبيرا في الاستقرار الإقليمي.

السيد سلام (لبنان): قبل أن أشرح مداخلتنا نود أن نشكر السيد أوسكار فيرنانديث تارانكو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأن أعبر له عن الأهمية التي نعلقها على دور الأمم المتحدة في حل الصراع العربي – الإسرائيلي.

لا شك لدينا، أنكم تشاطروننا الرأي في أن السمة الغالبة للحالة في الشرق الأوسط اليوم هي استمرار إسرائيل في الإمعان في تعطيل مساعي السلام التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، عبر ممارساتها غير المشروعة، وفي مقدمتها الاستيطان وهدم المنازل وطرد السكان، ناهيكم عن العقاب الجماعي لأهل غزة عبر الحصار الذي لا تزال تفرضه على القطاع. هذه المساعي ليست سوى تلك التي عبر عنها الرئيس أوباما نفسه أمام الجمعية العامة (انظر A/65/PV.11) حيث تعهد بالعمل على إنشاء دولة فلسطينية خلال عام، قائلا إنه يتمنى العودة إلى هذا المنبر في العام المقبل ودولة فلسطين المستقلة تكون قد أصبحت عضوا جديدا في الأمم المتحدة، ومطالبا إسرائيل بتمديد تجميد النشاط الاستيطاني.

لكن الحكومة الإسرائيلية تستمر في تجاهلها ليس لمناشدة الرئيس أوباما أو نداءات المجموعة الرباعية الدولية فحسب، بل للإجماع الدولي على حل الدولتين وخارطة الطريق المؤدية إليه؛ علاوة على تجاهلها عشرات القرارات الصادرة عن هذا المجلس والجمعية العامة، ناهيكم عن رأي محكمة العدل الدولية. ثم إن الحكومة الإسرائيلية لا ترفض فحسب تمديد تجميد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، والذي لم يشمل أساسا القدس الشرقية و لم يتوقف فعليا في الضفة خلال الأشهر العشرة الماضية، بل إنها تقر تعديلات على قانون المواطنة تشترط على أي شخص يريد الحصول على الجنسية الإسرائيلية أداء يمين الولاء لإسرائيل كدولة يهودية.

وفضلا عن ذلك، راح رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو يحدد نتائج المفاوضات مسبقا من خلال اعتبار أن هدفه هو إرساء ترتيبات أمنية تضمن سلامة إسرائيل، بما في ذلك بقاء الجيش الإسرائيلي على الحدود بين الضفة الغربية والأردن، والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية. والواقع أن تعديلات قانون المواطنة الإسرائيلي ومطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية هما وجهان لعملة واحدة، لا تهدف إلى تقويض حق اللاجئين والنازحين في العودة

فحسب، بل تهدد أيضا وضع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل نفسها وتنزع الشرعية عن وجودهم التاريخي في أرض آبائهم وأجدادهم، وتحول فكرة النقل، أو الترحيل، إلى سياسة رسمية. إنها الفاشية بلباس جديد كما راح يسميها بعض أبرز الكتاب الإسرائيليين في الصحافة الإسرائيلية.

وهذا تماما ما عبّر عنه وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان عندما قال إنه لا بد من وضع قضية عرب إسرائيل على طاولة المفاوضات، معتبرا أنه لا يمكن لحل حقيقي وثابت وطويل الأمد أن يقوم على دولة فلسطينية متجانسة بدون وجود يهودي فيها، في وقت تكون إسرائيل فيه دولة ذات قوميتين. وأكثر من ذلك، أعلن ليبرمان من على منبر الجمعية العامة وجوب أن تكون المفاوضات على أساس مبادلة الأراضي والسكان وليس على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. ويرى أنه لا إمكانية لتحقيق السلام، لا في العام المقبل ولا في الجيل المقبل، وأن الحل الوحيد هو التسوية المرحلية الطويلة الأمد. وهو لذلك يدعو إلى التركيز على مشكلتي الأمن والاقتصاد.

والحقيقة أن ما يسمى بالسلام الأمني أو الاقتصادي أو سلام الحلول المؤقتة هو مجرد أوهام، فالسلام الاقتصادي لا يمكن تحقيقه، أو على الأقل، استدامته في حد ذاته وبمعزل عن الوضع السياسي. وإيهام الرأي العام الدولي بنمو الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وتحقيق الفلسطينيين فيها لحياة رخاء في ظل الاحتلال الإسرائيلي هو غير صحيح، إذ أن هذا الاقتصاد يقوم في الجزء الأكبر منه على مساعدات المانحين كما يعرف العديد من الدول حول هذه الطاولة. أما سلام الحلول المؤقتة بالتزامن مع استمرار سياسة الاستيطان في الضفة وحصار غزة، فهو ببساطة عكس السلام لأنه يقوض أسسه ويهدد صيغة حل الدولتين.

وفي أي حال، لا سلام يمكن تصوره بأي صيغة أو شكل أو مضمون، طالما تستمر إسرائيل بفرض حصارها على قطاع غزة وقصفه دوريا وقتل أهله بحجة أنهم إرهابيون. والواقع اليوم أن إسرائيل لا تفرض الحصار على القطاع من الخارج فحسب وإنما من داخله أيضا، إذ يشير التقرير الأخير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول غزة الصادر خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى أن إسرائيل تمنع الفلسطينيين من استخدام ١٧ في المائة من أرض القطاع والدخول إليها، بما في ذلك ٣٥ في المائة من الأرض القابلة للاستخدام الزراعي، علاوة على منعهم من الصيد في ٨٥ في المائة من المياه البحرية المجاز للفلسطينيين الوصول إليها استنادا إلى اتفاقيات أوسلو.

وفي سياق الحديث عن غزة، فإننا نؤكد على ضرورة قيام لجنة التحقيق التي شكلها الأمين العام في إغارة بحرية الاحتلال الإسرائيلي على أسطول الحرية، بتحقيق عاجل يتسم بالحياد والمصداقية والشفافية، ويتماشى مع المعايير الدولية بما سوف يسمح بالعمل على تحديد المسؤوليات ومعاقبة المرتكبين وتعويض جميع المتضررين. ونحن في هذا الإطار نعبر عن تطلعنا لأن ينظر هذا المجلس في التقارير اللاحقة للجنة.

وفي وجه هذا التعنت ومنطق القوة الإسرائيليين، فإننا نجدد تمسكنا بقوة القانون وبالسعي إلى التسوية التي تقوم على حل عادل وشامل ودائم للصراع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعيات مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الإطار، نشدد على أن المفاوضات أيا تكن صيغتها يجب أن تتطرق إلى قضايا الحل النهائي كافة ضمن المرجعيات التي ذكرنا. وتستوجب خارطة الطريق الالتزام بوقف نهائي للاستيطان، وذلك في

أطر زمنية قصيرة معينة ومحددة. وهو ما عادت وأكدت عليه المجموعة الرباعية في ٢٠ آب/أغسطس.

ويبقى السلام الدائم هو الذي يشمل سوريا ولبنان أيضا، وهو يفترض الانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن ما تبقى من أراض لبنانية محتلة، وذلك وفقا لقرارات هذا المجلس وأبرزها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي ينتهز لبنان هذه المناسبة لتجديد التزامه به ودعوته إلى إلزام إسرائيل بتطبيقه بكل مندرجاته.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أهنئ السيد أوسكار فيرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية المفيدة.

في الشهر الماضي، رحبت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي باستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وكان هناك تفاؤل حذر. بل كان هناك كلام عن التوصل إلى تسوية في غضون عام. غير أنه لسوء الحظ لم يمض وقت طويل قبل أن يكون المشككون على حق مرة أخرى. فبالرغم من النداءات من جميع جهات المجتمع الدولي، سمحت إسرائيل بانتهاء الوقف الاختياري للأنشطة الاستيطانية.

ومن جانبنا، ما زلنا نعتقد أنه يمكن إنقاذ هذه الجولة من المحادثات المباشرة. وترحب تركيا بقرار الجانب الفلسطيني عدم الانسحاب تماما من العملية وإتاحة المزيد من الوقت للجهود القائمة للتوصل إلى أرضية مشتركة. وبناء على ذلك، لا يمكن أن يستمر هذا الامتناع عن المشاركة المباشرة إلى الأبد.

ومرة أخرى، تدعو تركيا، شأنها شأن الكثير من الدول الأخرى، إسرائيل إلى الإحجام عن اتخاذ خطوات من جانب واحد واستعمال الخطاب السياسي النفعي الذي يقوض فكرة التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية قائمة على وجود دولتين ويحكم عليها مسبقاً. وهذا يعني أولا وقبل كل شيء التجميد الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية، بغية إعطاء المفاوضات المباشرة فرصة للمضي قدما.

ولكي يكون هناك تأييد جماهيري للمفاوضات المباشرة وتحقيق حل الدولتين في نهاية المطاف، لابد من تخفيف وطأة ظروف الاحتلال وتهيئة بيئة إيجابية على الأرض من شأنها أن تسمح بإحراز تقدم في ممارسة بناء الدولة في فلسطين. وإذا كانت السلطة الفلسطينية فعلا شريك إسرائيل في السلام، فعندئذ يجب تمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها بصورة كاملة.

ونرحب بإعلان البنك الدولي في الفترة الأخيرة أن السلطة الفلسطينية وبناء على وتيرتها وأدائها الحاليين هي وضع يسمح لها بإنشاء دولة في أية مرحلة في المستقبل القريب. ولكي تصبح السلطة الفلسطينية قابلة للحياة اقتصاديا، لا بد من إزالة العوائق التي تعترض تنمية القطاع الخاص والنمو المستدام. فالفلسطينيون بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على استعمال المزيد من أراضيهم. ولا بد أيضا من أن يتمتعوا بحقوقهم الإنسانية الأساسية وحرياتهم. وباختصار، وبما أن أساس الدولة قد أصبح معروفا، لا بد من دحر إجراءات الاحتلال. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في دعم التقدم الكبير الذي أحرزته بالفعل السلطة الفلسطينية في بناء الدولة.

ومن ناحية أخرى، إن الحالة الإنسانية في غزة، حسب جميع التقارير، لا تزال خطيرة. وبفضل حصارها غير القانوني واللاإنساني، فإن إسرائيل مسؤولة بصورة مباشرة عن المأساة الإنسانية الجارية يوما بعد يوم، وتحت بصر العالم. إنها حياة قاسية حيث، على سبيل المثال، تطلق النار بشكل

يومي على المراهقين الذين يقومون بجمع الركام لتحويله إلى أسمنت. وهذه حقيقة محزنة أوجدتها وفرضتها إسرائيل.

يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بشكل استباقي بشأن المعاناة المستمرة في غزة. وتدعو تركيا مرة أخرى إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وإلى رفع الحصار على نحو تام وفوري.

وفي تطور إيجابي، ترحب تركيا بالتقدم الأخير المحرز في المحادثات بين الفصائل الفلسطينية. وهناك ضرورة للتغلب على الخلافات القائمة، وأن تكون الفرقة من أمور الماضي. وسنستمر في دعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية. فالشعب الفلسطيني بحاجة إلى قيادة موحدة تضم جميع الفصائل وقادرة على دعم العملية السلمية دعما كاملا ويستحقها.

ولا يزال استقرار لبنان ذا أهمية كبيرة للسلام والأمن في المنطقة. لقد زادت التوترات بصورة واضحة في الأسابيع القليلة الماضية. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن يتحلى جميع الأطراف في الساحة السياسية في لبنان بالهدوء، وأن تواصل الحوار وأن تكون حساسة نحو جميع الشواغل الشرعية. والمحكمة الخاصة بلبنان محكمة مستقلة وأنشأها مجلس الأمن بطلب من لبنان. وينبغي ألاّ يصبح عملها مسيسا.

وتؤمن تركيا بأنه يجب المحافظة بأي ثمن على السلام الذي تحقق في لبنان بشق الأنفس، وسنواصل القيام بدورنا في الإطار الثنائي والإقليمي لنزع فتيل التوترات القائمة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أيضا أن أؤكد مجددا دعمنا التام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وستواصل تركيا الدعوة إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتسعى جاهدة من أجل ذلك.

وفيما يتعلق بالهجوم الذي قامت به القوات الإسرائيلية المسلحة على قافلة المساعدة الإنسانية الدولية في أعالي البحار، ترحب تركيا بحقيقة أنه، استنادا إلى بيان المجلس الرئاسي الصادر في ١ حزيران/يونيه (S/PRST/2010/9)، لا يزال عمل فريق التحقيق الذي أنشأه الأمين العام جاريا. وقام الفريق، في منتصف أيلول/سبتمبر، بتقديم تقريره المرحلي الأول، بعد أن تلقى تقريرا مؤقتا عن التحقيقات التركية الوطنية. وينتظر الفريق إسهاما مماثلا من إسرائيل كي يمضي في التحقيق.

ومن ناحية أخرى، قامت بعثة تقصي الحقائق التي أرسلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتقديم تقريرها، وقام ذلك المجلس باعتماده في ٢٩ أيلول/سبتمبر (انظر A/HRC/RES/15/1). ولن أدخل هنا في تفاصيل ذلك التقرير الهام. وباختصار، خلصت البعثة، بناء على تحليل مفصل للحقائق، إلى أن القوات الإسرائيلية قد ارتكبت سلسلة من الانتهاكات للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، أثناء اعتراضها القافلة واحتجاز الركاب في إسرائيل قبل أن تقوم بترحيلهم. ولا تزال تركيا تدعم عمل فريق التحقيق وتتطلع إلى أن يقوم فريق التحقيق، في أقرب وقت ممكن، بإثبات الوقائع والظروف التي أحاطت بذلك الاستخدام المأساوي للقوة ضد المدنيين في المياه الدولية.

وهناك مرة أخرى علامة استفهام خطيرة حول مستقبل عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية. وفي هذا الوقت من عدم اليقين، يجب على جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن اتخاذ الخطوات التي تتناقض مع الجهود المبذولة لتهيئة أرضية مشتركة وأساس للحلول الوسطى. وفي ذلك الصدد، فإن النشاط الاستيطاني الجديد في القدس الشرقية، الذي أعلن عنه يوم الجمعة الماضي، هو خطوة أخرى في الاتجاه الخاطئ. يجب على إسرائيل أن تضع حدا للإجراءات الرامية إلى تغيير النسيج الديمغرافي والاجتماعي والديني للقدس. ويجب أن تمتنع عن اتخاذ

الإجراءات الاستفزازية في المدينة وتحافظ على وضع القدس، على نحو ما تقتضيه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبشكل أعم، لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط بدون وضع إطار شامل يراعي جميع المسارات المختلفة. وندعو جميع الجهات الفاعلة في المنطقة إلى التصرف بمسؤولية، والاضطلاع بنصيبها المنصف من عبء البحث عن الاستقرار وإعطاء السلام فرصة.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية. لقد أصغيت أيضاً بانتباه إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل.

إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط لا تزال معقدة وغير مستقرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل على تهيئة الظروف المفضية إلى تبديد التوترات بين الأطراف المعنية، وتحقيق السلام الدائم. وبالنسبة إلى مسألة الشرق الأوسط وتحقيق السلام الدائم في المنطقة، ما فتئت الصين ترى أنه ينبغي تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات والحوار بين الأطراف المعنية.

وتدعم الصين الإنشاء المبكر لدولة فلسطين المستقلة التي تعيش في سلام مع إسرائيل، الأمر الذي يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات السياسية بين فلسطين وإسرائيل. والمفاوضات المباشرة التي بدأت في أوائل أيلول/سبتمبر تشكّل فرصة هامة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وتأمل الصين أن تستمر المفاوضات وأن تسفر عن إحراز تقدم كبير في تاريخ مبكّر.

ولقد وصلت تلك المفاوضات الراهنة إلى حالة من الجمود بفعل مسألة المستوطنات. وتشعر الصين بقلق عميق حيال ذلك. فالمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين لم تتحقق بسهولة. وتأمل الصين أن تتمكن إسرائيل من رؤية الصورة الكبرى، وأن تمدد تجميد إنشاء المستوطنات، بغية تهيئة الظروف الضرورية لمواصلة المفاوضات. وتناشد إسرائيل أن تجمد فوراً وبالكامل إنشاء المستوطنات، وجدار الفصل على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة والقدس الشرقية.

إن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، لا تزال خطيرة. وينبغي عدم السماح باستمرار تلك الحالة. ونحن نرحب بما أقدمت إسرائيل عليه مؤخراً من تخفيفٍ للقيود على وصول بعض المساعدات إلى قطاع غزة في شكل بضائع وسلع أساسية إنسانية. ومع ذلك، إنها ليست كافية للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في قطاع غزة. وتناشد الصين إسرائيل أن ترفع فوراً وبالكامل الحصار المفروض على غزة، وأن تفسح من جديد المجال أمام الشعب هناك ليعيش حياته الطبيعية بكرامة ويحقق التنمية. وتناشد المجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الاهتمام للحالة الإنسانية في قطاع غزة، وأن يقدم دعماً أكبر للشعب فيه.

وتؤيد الصين تأييداً راسخاً القضية العادلة للشعب الفلسطيني في إعمال حقوقه الوطنية المشروعة. ونأمل أن تسوّي جميع الفصائل في فلسطين خلافاتها، وأن تتوصل إلى المصالحة عن طريق الحوار والتشاور في تاريخ مبكر، بغية أن تتمكن من العمل معاً لصالح الأمة في المدى البعيد عن طريق إنشاء الدولة المستقلة التي ينعم فيها الشعب الفلسطيني بالسلام والاستقرار.

وفي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام السيد وو سيكي، مبعوث الصين الخاص المعني بمسألة الشرق الأوسط، بزيارة إلى إسرائيل وفلسطين. والصين على أهبة الاستعداد للعمل على نحو نشط وبنّاء من أجل عملية السلام في الشرق الأوسط. وتحيط الصين علماً بجهود المجموعة

الرباعية بشأن مسألة الشرق الأوسط. بيد أن المجموعة الرباعية لا يمكنها أن تحل محل الدور الذي يقوم به مجلس الأمن في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين بالنسبة إلى مسألة الشرق الأوسط.

إن الصين تؤيد الحل القائم على دولتين، حيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب في سلام إحداهما مع الأخرى، فضلاً عن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام المساعد فرناندیز – تارانكو، على استكماله للمعلومات عن آخر التطورات المتعلقة بالشرق الأوسط. وأود أيضاً أن أشكر السفير ميرون روبن والمراقب الدائم عن فلسطين على إسهاماتهما الهامة في المناقشة التي نجريها هنا اليوم.

وتؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به وفد الإتحاد الأوروبي بالنيابة عن الإتحاد.

لقد كانت إحدى أقوى الرسائل التي وجّهها زعماء العالم في المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة الشهر الماضي مناشدة زعماء إسرائيل والشعب الفلسطيني أن يتحلوا بالشجاعة، ويمضوا قُدماً في المحادثات المباشرة. ومثلما أبرز وزير خارجية النمسا مايكل سبيندليغر في خطابه ضمن إطار المناقشة العامة، وفي اجتماعاته مع زعماء الشرق الأوسط في تلك المناسبة، فإن تلك المحادثات تشكل أولى التوقعات الملموسة بتحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط منذ سنوات عديدة. ومن شأن إبرام اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين أن يحسّن جذرياً حياة الشعبين المعنيين، ويوفر المفتاح لمنطقة أكثر استقراراً.

ومع انتهاء موعد الوقف الاختياري الجزئي لبناء المستوطنات، نواجه مرة أخرى خطر الانزلاق من جديد إلى حالة الجمود التي لن يستفيد منها سوى الغوغائيين والمخربين العنيفين. لذلك، نناشد حكومة إسرائيل أن تعيد النظر في موقفها بسرعة. وفي الوقت نفسه، نكرر مجدداً مناشدتنا إلى إسرائيل أن توقف فعلياً جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وفي ذلك السياق، ندعو بصفة خاصة إلى وقف تنفيذ القرارات الأخيرة المتعلقة ببناء وحدات سكنية إضافية في راموت وبيسغات زئيف.

ونناشد كلا الطرفين أن يدركا مسؤولياتهما الجسيمة تجاه شعبيهما والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع، وأن يواصلا العمل على تحقيق تسوية تفاوضية. وإن غياب السلام عن جيل آخر ليس بديلاً قابلاً للبقاء ولا بديلاً مقبولاً لكلا الجانبين. ونحث الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين على تجاوز المصلحة السياسية الآنية، وتهيئة بيئة يمكن فيها معالجة جميع المسائل الأساسية وحلها بنجاح.

ونناشد كلا الجانبين أن يمارسا الهدوء وضبط النفس قولاً وفعلاً، وأن يظهرا تمسكهما بالالتزامات التي اتفقا عليها بموجب خارطة الطريق. وينبغي لكلا الجانبين أن يتخذا الخطوات المرئية والملموسة بغية تعزيز الثقة بجهود السلام المتجددة. ونشجع بقوة كلا الجانبين على الاستفادة من التطورات الإيجابية التي أسفرت عن تعاونهما في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك مجال الأمن والنمو الاقتصادي. وبالأخص، إن تحقيق التقدم الحاسم في توسيع المجال أمام حرية الحركة وإمكانية الوصول إلى الضفة الغربية، وتسريع انتعاش غزة، من شأنه أن يساهم في بناء الثقة بالإيمان بأن هناك مستقبلاً بديلاً يعم فيه السلام والأمن لدولة

إسرائيل ودولة فلسطين المقبلة، حيث تعيشان جنباً إلى جنب كجارتين في سلام.

ومن الأهمية بمكان أن تمضي على قدم وساق جهود السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات عاملة لدولة فلسطين المقبلة. ونناشد الممثلين السياسيين الفلسطينيين أن يواصلوا بجدية بذل جهود المصالحة، وأن يتفقوا على منهاج سياسي يقوم على اللاعنف والسعي إلى السلام، والديمقراطية، وسيادة القانون. والانقسام الراهن بين الضفة الغربية وقطاع غزة يعرّض احتمالات النجاح في تنفيذ الحل القائم على دولتين للخطر.

وبالنسبة إلى التحقيق في حادثة الأسطول المأساوية، نؤيد الجهود التي يبذلها فريق التحقيق الذي أنشأه الأمين العام. ونحن نتطلع إلى استمرار تعاون الأطراف مع الفريق.

وفي ما يتعلق بلبنان، نؤكد من جديد مناشدتنا جميع الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها وفقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفيما ننتظر نتائج التحقيق في حادثة الشهابية التي وقعت في ٣ أيلول/سبتمبر، نود أن نبرز أهمية الجهود الحاسمة من كل الأطراف، لكفالة أن تبقى المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني خالية من الأفراد المسلحين غير المأذون لهم والأصول والأسلحة غير المرخّص بها. وتلتزم النمسا التزاماً عميقاً بتعزيز سيادة القانون، لأن ذلك أيضاً شرط مسبق لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

ويمثل منع الإفلات من العقاب على الجرائم السابقة إسهاما ضروريا في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. فالمحكمة الخاصة بلبنان، شأنها شأن المحاكم الدولية الأخرى، أداة مهمة لمكافحة الإفلات من العقاب. ونعتقد اعتقاداً جازماً بأن احترام استقلال المحكمة ضروري لكي تؤدي ولاياتها. لذلك نحن نؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به الأمين العام في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد التزام النمسا العميق – بالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوربي – بدعم المحادثات المباشرة وكفالتها، وبفتح كل المسارات المفضية إلى سلام إقليمي شامل. واسمحوا لي بأن أضيف أننا نأمل أيضاً استمرار دعم شركائنا العرب في هذا الجهد المهم.

السيد باربليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى السيد فرناندیز – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على استعراضه آخر التطورات في الشرق الأوسط. كما نشكر الممثل الدائم لإسرائيل، السيد ميرون روبين، والمراقب الدائم عن فلسطين، السيد رياض منصور، على حضورهما وإسهامهما في مناقشتنا.

في الشهر الماضي، شهدنا جميعاً تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد طريقة لمواصلة المحادثات المباشرة في جو مؤات لإحراز التقدم. وخلال مناقشات مجلس الأمن الشهر الماضي، رحبت البوسنة والهرسك ترحيباً شديداً باستئناف المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا التام لإجراء مفاوضات مباشرة جادة ومسؤولة، لأنها الطريق الوحيد لتسوية كل مسائل الوضع النهائي والتوصل إلى حل قائم على أساس وجود دولتين.

ويمثل استئناف المحادثات المباشرة اختراقاً كبيراً في أزمة الشرق الأوسط، وإنجازاً مهماً للطرفين المعنيين. وقد لاقى أيضاً دعماً قويا من قبل العديد من الجهات الدولية الفاعلة، ويجب أن نحيي مرة أخرى وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون والسناتور جورج ميتشيل، اللذين اضطلعا بدور مهم يعكس التزام الرئيس أوباما بالسلام في الشرق الأوسط. كما أسهمت المجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط وجامعة الدول العربية إسهاماً كبيراً في هذه العملية.

ويدرك وفدي الجهود الضخمة التي ينبغي أن يبذلها الجانبان لكي تتقدم عملية التفاوض. لكن للأسف، لقد فوجئنا مرة أخرى بأخبار محبطة قادمة من الشرق الأوسط. وتشاطر البوسنة والهرسك الآخرين المخاوف الشديدة بشأن الأعمال التي تهدد استمرار المحادثات المباشرة، وبخاصة انتهاء صلاحية الوقف الاختياري الجزئي للاستيطان لمدة ١٠ شهور. ويجب أن نشير مرة أخرى إلى أن كل الأنشطة الاستيطانية على أي أراض محتلة غير شرعية بموجب القانون وأنها تتناقض مع التزامات إسرائيل بمقتضى خارطة الطريق. لذلك فإن تلك الأنشطة تشكل عقبة على طريق السلام الشامل. وتدعو البوسنة والهرسك إسرائيل إلى الرد بإيجابية على مناشدات المجتمع الدولي لها، وأن تنهي جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية.

لكن بالرغم من هذه العقبة الرئيسية على طريق المفاوضات، فإننا نؤمن إيماناً قوياً بأن استئنافها يمثل فرصة بالغة الأهمية يجب عدم تفويتها. فالشرق الأوسط لا يتحمل فشل عملية السلام.لذلك فإن البوسنة والهرسك تحث الطرفين المشاركين بصورة مباشرة على أن يتخذا القرارات الصعبة والضرورية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية يمكن أن تقود إلى حل يقوم على أساس وجود دولتين. ونود أن نشير إلى أننا نعتقد اعتقاداً قوياً أن هذا الزخم يستحق الدعم المتواصل وغير المشروط من المجتمع الدولي كله، ونحن نتطلع إلى حوار سياسي شامل، له جدول أعماله ومرجعياته الواضحة، ويهدف إلى تسوية كل مسائل الوضع النهائي – بما في ذلك وضع القدس – خلال عام واحد.

مع وضع ذلك في الحسبان، من المهم التأكيد مجدداً على أن الحالة الراهنة تتطلب اتخاذ قرارات سياسية شجاعة وخطوات عملية من كلا الجانبين. ومن المهم جداً أيضاً أن يتحاشى الجانبان الأعمال الاستفزازية التي قد تقوض نجاح المفاوضات. علاوة على ذلك، فإن احترام الجميع للقانون الدولي الإنساني له أهمية حيوية للوصول إلى حل دائم وتعاون بين الجانبين.

نحن ندين بشدة كل أشكال الهجمات المسلحة على المدنيين، ونود أن نؤكد مجدداً أنه يجب حماية المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتدعو البوسنة والهرسك إلى وقف تام لكل أشكال العنف، وبخاصة نيران الصواريخ والهجمات الإرهابية.

وتدعو البوسنة والهرسك إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، وهو لا يمكن تحقيقه إلا على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق، بالإضافة إلى مبادرة السلام العربية. والبوسنة والهرسك ملتزمة، وستظل ملتزمة، بحل وجود دولتين، دولة إسرائيل، ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتّصِلة الأراضي وقابلة للحياة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

ويشكل استمرار الحالة وترديها في غزة مصدر قلق دائم للبوسنة والهرسك. نحن نعترف بالأنشطة الإيجابية التي قامت بها إسرائيل لتسهيل دخول البضائع إلى غزة، لكننا نجدد دعوتنا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والفتح الفوري والمستمر وغير المشروط للمعابر من أجل تدفق المعونة الإنسانية والبضائع التجارية والأشخاص إلى القطاع ومنه، بما في ذلك البضائع القادمة من الضفة الغربية.

واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً إيماننا الراسخ بأن المفاوضات المباشرة والمفتوحة والصريحة هي وحدها الكفيلة بتقدم عملية السلام والوصول بها إلى اختتام ناجح. وتحث البوسنة والهرسك الإسرائيليين والفلسطينيين على استثمار كل جهودهم من أجل سلام عادل ودائم وشامل.

وفي الختام، تُذكِّر البوسنة والهرسك بأن السلام في الشرق الأوسط ينبغي أن يكون شاملاً، وتؤكد مرة أخرى أهمية المفاوضات على المسارين الإسرائيلي – السوري والإسرائيلي – اللبناني. وفيما يتعلق بلبنان، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل للسلطات اللبنانية ونثني على الدور المحوري الذي تضطلع به في جنوب لبنان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل). وندعو الأطراف المعنية كافة إلى تنفيذ كل أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واحترام الخط الأزرق بكامله، والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة وقوة يونيفيل. وتؤيد البوسنة والهرسك تأييداً كاملاً عمل المحكمة الخاصة بلبنان واستقلاليتها.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمين العام المساعد فرناندیز – تارانكو على الإحاطة الإعلامية الواضحة جداً التي قدمها عن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أقصر تعليقاتي على ثلاث مسائل، هي التطورات السياسية، والأمن، والمساعدات الإنسانية.

فيما يتعلق بموضوع التطورات السياسية، نحن نعتقد أن مجلس الأمن أشاد الشهر الماضي باستئناف المباحثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين التي تولت تيسيرها الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية. وبالرغم من أن استئناف المفاوضات قد قوبل بشعور كبير بالارتياح والأمل، فما مِن أحدٍ قد توهم أنّ إحراز التقدم في عملية السلام سيكون سهلاً. ونحن نؤكد، واضعين في الاعتبار جسامة المهمة المنتظرة، الحاجة إلى الحلول الوسطى وإلى المرونة من كلا الطرفين من أجل تمهيد الطريق لبلوغ النتائج المرجوة.

ومما يثير الإحباط أن نلاحظ أن الصعوبات قد نشأت خلال الأسابيع التي تلت استئناف المفاوضات، ما أفضى إلى طريق مسدود. وبالفعل كان الكثيرون يأملون أن تصغي إسرائيل إلى المناشدات التي تدعوها إلى تمديد القرار القاضي بتجميد بناء المساكن لمدة ١٠ شهور في المستوطنات اليهودية بالضفة الغربية باعتبار ذلك من تدابير بناء الثقة. لكن بدلاً من ذلك، فإن قرار الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على بناء ٢٣٨ مترلا جديدا في القدس الشرقية، المعلن الجمعة الماضية، لن يتوقف أثره عند حد تأجيج العواطف لدى الجانب الفلسطيني. فهذا القرار يمكن تفسيره باعتباره خطوة لوأد المحادثات المباشرة وبالتالي تعقيد عملية السلام. وقد جاء الإعلان في وقت قبلت فيه السلطة الفلسطينية الحل الوسط القاضي بتمديد التجميد لمدة شهرين، وسيكون له أثر عميق على المفاوضات التي تدعمها الولايات المتحدة مع السلطة الفلسطينية.

وإزاء تلك الخلفية، ينبغي لمجلس الأمن والمجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية والشركاء الثنائيين أن يواصلوا على الضغوط على الطرفين لكي يظلا ملتزمين بالحوار. وينبغي أيضاً تشجيعهما على إزالة كل العوائق التي تحول دون التوصل إلى تسوية عبر التفاوض ينتج عنها حل يقوم على أساس وجود دولتين والاتفاق على مسائل الوضع النهائي خلال عامين.

ويجب أن يعزز الطرفان بدورهما جهودهما، بالقول والعمل، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للسلام الدائم. وأي عمل استفزازي من أحد الجانبين في هذه المرحلة الدقيقة لن يخدم مصلحة السلام. ولذلك، نحث إسرائيل على إلغاء قرار بناء منازل جديدة في راموت وبيسغات زئيف.

وبخصوص الأمن، نعتقد أن الحالة المتقلبة في المنطقة مازالت تدعو إلى القلق العميق. وسلسلة الهجمات التي أدت إلى وفاة وإصابة عدد من الإسرائيليين، بما في ذلك امرأتان حاملتان، تدعو إلى الأسف الشديد. ومما يؤسف له حقا أن

مجموعة من مسلحي حماس شنت بعض الهجمات بهدف عرقلة محادثات السلام.

والأنباء عن استمرار حماس وحزب الله في تهديد محادثات السلام تدعو إلى القلق حقا. ولا يوجد أي مبرر لقيام أي من الطرفين بأفعال تتناقض مع قواعد الاشتباك والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحروب. ويجب على الجنود والمقاتلين على السواء التمسك بأعلى المعايير المهنية. ومن ثم، فإننا نرحب بالحكم الصادر مؤخرا عن محكمة إسرائيلية أدانت جنديين إسرائيليين بتهمتي التعريض للخطر بلا مبالاة والسلوك غير اللائق. وينبغي عدم التغاضي عن استخدام الأطفال أو المدنيين دروعا بشرية في أي حالة.

ونأمل أن يساعد إعلان إسرائيل عن إجراء محادثات غير مباشرة مع زعماء حماس بشأن تبادل السجناء في تخفيف حدة التوترات.

وبينما نرحب بالزيادة الطفيفة في كمية السلع والمواد المسموح بدخولها إلى قطاع غزة، نرغب في إعادة التأكيد على ضرورة الرفع الكامل للحصار الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية. وتدفق المعونات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى غزة ومنها بدون عوائق من شأنه تيسير عملية بناء الدولة الفلسطينية. كما أنه سيؤدي إلى تقليل حدة التوترات والحد من التهديدات لأمن إسرائيل. بل إن تصميم سفن المعونات على كسر الحصار – وآخرها سفينة المعونات إيرين – سيكون غير ضروري إذا رُفع الحصار عن غزة تماما. ولحين بلوغ ذلك الهدف، ندعو جميع سفن المعونات إلى استخدام المعابر المشروعة المخصصة لدخول الأشخاص والسلع والمواد إلى قطاع غزة لتفادي ما لا تحمد عقباه.

وتعتقد نيجيريا أنه لكي تخرج المفاوضات بنتيجة ناجحة، لا بد أن تكون هناك ثقة متبادلة بين الطرفين. ويجب على الطرفين أيضا احترام التزاماتهما بموجب خارطة الطريق وتجديد الالتزام بها. وندعو الشركاء الإقليميين إلى زيادة التزامهم ومشاركتهم في جهود السلام للمساعدة في تأمين العملية. ونرحب بدعم الجامعة العربية لعملية السلام وقرارها الدخول في مناقشات بشأن سبل المضي قدما.

لقد آن الأوان حقا لعقد مناقشة شاملة وكلية بشأن الأزمة المستمرة منذ عقود في المنطقة، بما في ذلك الصراع بين إسرائيل وسوريا والصراع بين إسرائيل ولبنان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أود أن أشكر السفير منصور والسفير روبن على البيانين اللذين أدليا بهما.

كما قلنا مرارا، فإن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط هو إجراء مفاوضات بإخلاص وحسن نية بين الأطراف المعنية. ونشجع الطرفين بقوة على استئناف المفاوضات المباشرة التي بدأت في بداية أيلول/سبتمبر. ونؤيد جهود الولايات المتحدة الرامية إلى استئناف المفاوضات والوصول إلى تسوية تفاوضية.

واليابان تشعر بخيبة أمل إزاء عدم تمديد الوقف الاختياري الإسرائيلي للأنشطة الاستيطانية، وإزاء موافقة إسرائيل على طرح مناقصة لبناء وحدات سكنية في القدس الشرقية. وتحث اليابان إسرائيل على عدم تنفيذ خطة البناء الجديدة هذه وتمديد الوقف الاختياري للأنشطة الاستيطانية.

ويجب على الطرفين تنفيذ واجباتهما والتزاماتهما بموجب خارطة الطريق. ونكرر دعوتنا إلى الحكومة الإسرائيلية كي تجمد جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وينبغي عدم اتخاذ إجراءات يمكن أن تستبق نتيجة مفاوضات الوضع النهائي. وفي غضون ذلك، ندعو السلطة الفلسطينية إلى مواصلة

جهودها لتحسين الأمن والوفاء بالتزامها بوقف العنف ومكافحة التحريض.

وينبغي أن تؤدي المفاوضات إلى التوصل لحل الدولتين بإنهاء احتلال الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. وتؤيد اليابان خطة السلطة الفلسطينية لبناء دولة فلسطينية خلال ٢٤ شهرا. وستواصل اليابان تقديم المساعدات والإسهام في بناء قدرات الشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية من أجل قيام الدولة الفلسطينية. وأشكر السيد فرناندیث – تارانكو على إشارته إلى مشروع ”ممر السلام والازدهار“ الذي نعكف على تنفيذه بصورة نشطة.

وبخصوص غزة، نواصل الدعوة إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كما ندعو إلى المصالحة الفلسطينية وندعم جهود مصر بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بلبنان، نعيد تأكيد دعمنا لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وللتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتهولنا بعض البيانات الصادرة في لبنان بشأن الحالة الراهنة، وندعو جميع الأطراف إلى التصرف على نحو مسؤول. وندعم بقوة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بصورة كاملة والحفاظ على الهدوء في منطقة عملياتها.

كما أننا نؤيد بقوة عمل المحكمة الخاصة للبنان، وهي كيان قضائي مستقل ودولي. وينبغي للمحكمة مواصلة تنفيذ ولايتها بدون أي تدخل؛ وسيسهم ذلك في إنهاء الإفلات من العقاب.

وستواصل اليابان بذل كل ما في وسعها لمساعدة الأطراف في التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو على إحاطته الإعلامية الشاملة وكذلك الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على ملاحظاتهما.

تمر عملية السلام في الشرق الأوسط مرة أخرى بمنعطف دقيق للغاية. وانتهاء تجميد البناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية واستمرار بناء المنازل الإسرائيلية في القدس الشرقية والهجمات التي يتعرض لها المستوطنون الإسرائيليون وتلك التي ينفذونها وتزايد حوادث تبادل إطلاق النار بين غزة وإسرائيل، هي جميعا تطورات مشؤومة تشكل تحديا حقيقيا للمفاوضات المباشرة.

ويجب عكس اتجاه تلك التطورات المثيرة للقلق لكي يمكن لعملية المفاوضات التي بدأت في ٢ أيلول/سبتمبر أن تستمر. وسيتطلب ذلك شجاعة وحنكة سياسيتين. وهو يعني وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، حيث يتعذر على القيادة الفلسطينية حشد التأييد للمحادثات فيما يستمر البناء في تقويض آفاق إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وتجميد البناء ليس التزاما قانونيا فحسب، ولكنه يمثل حقا أهم إسهام في السلام في المنطقة في هذا المنعطف.

ونفهم جميعا أن القيود السياسية الداخلية تشكل عاملا في أي مسعى دبلوماسي كبير، بل إنها عامل حاسم في حالات الحرب والسلام.

وفي الوقت ذاته، ينبغي للقادة والأطراف أن ينظروا إلى ما هو أبعد من الأهداف السياسية المباشرة وأن يتخذوا التدابير اللازمة للحفاظ على عملية السلام والوصول إلى الأهداف البعيدة الأمد. وسوف يُحكم على التزام جميع الأطراف بالسلام ليس بالأقوال بل بالأفعال. ونحن لا نطلب من إسرائيل تقديم التنازلات. فما يُطلب من إسرائيل هو

الوفاء بالتزامها القانوني بأن لا تبني في الأراضي المحتلة، ولدى القيام بذلك، أن تتيح للمفاوضات فرصة معقولة للنجاح.

إن إنقاذ المفاوضات المباشرة في بدايتها سيتطلب أيضا مشاركة فعالة من المجتمع الدولي. إننا نشيد بجهود إدارة الولايات المتحدة في هذا المجال. كما أننا نحيي القرار الذي اتخذته لجنة المتابعة لجامعة الدول العربية في سيرت بدعم السلطة الفلسطينية في إعطاء بعض الوقت للمساعدة على تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف المفاوضات.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها المفاوضات حاليا وستواجهها حتما في المستقبل، فإنها هي الطريق الوحيد لتحقيق السلام المستدام، بشرط أن تكون منصفة وهادفة، وأن تحقق نتائج ملموسة في الإطار الزمني الذي أعلن في أيلول/سبتمبر. إن المفاوضات من أجل المفاوضات لا تخدم هدف السلام، بل تشكل خطرا عليه.

إن وقف العنف ومنعه هو أيضا عنصر رئيسي لاستدامة عملية السلام الهشة. فحوادث الاستفزاز والتعصب الأخيرة مسألة تدعو إلى القلق. إننا ندين الهجمات على المستوطنين الإسرائيليين وإطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل من غزة. وبالمثل ندين الاستفزازات وأعمال العنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين والهجمات غير المقبولة على المساجد وممتلكات السكان المدنيين الفلسطينيين. ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة على وجه الاستعجال. إن دفع عملية السلام قدما هو الرد الذي لا لبس فيه على الجهات التي تلجأ إلى التحريض والعنف لفرض إرادتها، وإحباط الحوار وتقويض الحل على أساس الدولتين.

وسيعتمد النجاح النهائي لعملية السلام أيضا على المصالحة الفلسطينية الداخلية. إننا نرحب بالتطورات الأخيرة في المحادثات الفلسطينية التي جرت في دمشق وبالدور البناء الذي قامت به مصر. وهناك حاجة ماسة إلى إشارات إيجابية في الاتجاه الصحيح بينما تصل جهود بناء القدرات المؤسسية في فلسطين، وفقا لخطة رئيس الوزراء فياض، إلى مرحلة جديدة. إننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى أن تسهم إسرائيل في تلك الجهود من خلال إزالة المزيد من التدابير التقييدية.

والتركيز الصائب على المفاوضات المباشرة يجب ألا يحول الانتباه عن الحالة الإنسانية في غزة. بل على العكس من ذلك، فالحصار على غزة، عدا عن كونه يفرض مشقات غير قانونية على ١,٥ مليون نسمة، يشكل أيضا عائقا لمحادثات السلام ولا يتوافق مع الرغبة الحقيقية في تهيئة بيئة مؤاتية للحوار الموضوعي. إننا نرحب بقيام إسرائيل بتخفيف الحصار، ولكن المطلوب هو رفع ذلك الحصار كليا، دون المساس بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

وفي هذه المرحلة الحرجة، هناك خيارات أساسية يجب أن تختار الأطراف منها، وبخاصة الطرف الأقوى. فكما قال الأمين العام مؤخرا وببلاغة، إذا أغلق باب السلام، فسيكون من الصعوبة بمكان إعادة فتحه من جديد. إننا نأمل ونتوقع أن تفهم هذه الرسالة الهامة وأن يستجاب إليها.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أضيف بضع كلمات بشأن لبنان. إننا نشجع جميع اللبنانيين على العمل معا من أجل الاستقرار السياسي والازدهار. ونحث جميع الأطراف على معالجة خلافاتها بطريقة سلمية. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل للبلد، ولا سيما من خلال الجهود لمساعدة لبنان على تعزيز العدالة، بينما يعمل على توطيد السلام والمصالحة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد فرناندیث – تارانكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا، وأن أشكر كذلك ممثلي إسرائيل والمراقبة الدائمة لفلسطين على بيانيهما.

لقد شهد المجتمع الدولي، على مدى عقود، الحروب والتوتر والعنف في الشرق الأوسط في فترات متقاربة بدون أن تكون لديه القدرة على الاستجابة، آملا أن يأتي يوم ينتهي فيه الصراع أخيرا ويخلي مكانه للتعايش السلمي فيما بين تلك الدول. وأما حاليا، فلا يدَخر جهد من أجل تحقيق ذلك الهدف. والأمم المتحدة ومختلف الدول، سواء في المنطقة أو خارجها تشارك بعزيمة في التصدي لهذه المهمة المعقدة.

إن الحالة الآن تختلف كثيرا عن الحالة التي سادت قبل ٦٠ عاما. فقد عقدت اتفاقات سلام، وتم الاعتراف بدولة إسرائيل من جانب أغلبية كبيرة من المجتمع الدولي، وبدأ الحوار بين الطرفين الرئيسيين المعنيين، أي الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي بعض الأحيان، كان ذلك الحوار جوهريا، وفي أحيان أخرى كان حوارا بين الطرشان.

ولكن الصراع ما زال مستمرا، ولم نحقق الهدف الذي يمكننا من تسوية الصراع بصورة نهائية، أي إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة سياسيا واقتصاديا وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وفي مطلع أيلول/سبتمبر، وبفضل جهود إدارة الرئيس أوباما، بُعثت الآمال من جديد عقب تجدد الحوار المباشر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بدعم المجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي. إن الهدف طموح: تسوية جميع القضايا الرئيسية خلال عام. وأصبح جميع أصحاب المصلحة المعنيين مشاركين في الاضطلاع بالمهمة، وبهدف ثابت، وهو بلورة ما يعرف بالحل على أساس الدولتين. وقد أدرك الجميع أن العقبات والتهديدات والأخطار ستكون قائمة، ولكنهم قرروا المشاركة في العملية بطريقة صادقة وجادة.

واليوم يقف استمرار الحوار على أرضية هشة، ويبدو أن عملية التقارب تتراجع إلى الوراء. وهذه حالة لا يمكن قبولها. ويجب أن يتواصل الحوار والمفاوضات وأن تسفر عن نتائج ملموسة للفلسطينيين والإسرائيليين. فالوضع القائم ليس خيارا قابلا للاستمرار. فهو لن يؤدي إلا إلى تأجيج التوتر وإلى مزيد من العنف والمواجهات، وسيؤثر بشكل مباشر على السكان المدنيين وسيقود إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

ويضطلع المجتمع الدولي بدور في استئناف الحوار الجوهري المباشر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ليس لأن البديل عن الحوار هو المزيد من العنف فحسب، بل أيضا لأننا نؤمن حقا بالحاجة إلى أن يكون للشعب الفلسطيني دولة مستقلة وذات سيادة. وقد تم تأكيد ذلك في بيان المجموعة الرباعية الصادر في ١٩ آذار/مارس وفي بياناتها اللاحقة، واعترفت بذلك الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في المنظمة.

ولكن أهم عامل حاسم هو امتناع الطرفين عن القيام بأعمال استفزازية أو أي أعمال تتناقض مع التزامات الطرفين بموجب خارطة الطريق. ويجب على إسرائيل والسلطة الفلسطينية تهيئة سياق مؤات للمفاوضات. وفي هذا الصدد، فإن استئناف بناء المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية والإعلان عن مشاريع بناء جديدة في القدس الشرقية يمثلان خطوة خطيرة إلى الوراء. وقد ظل المجتمع الدولي متفقا بالإجماع على هذا الأمر: المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعية، وتتعارض مع القانون الدولي، وهي عقبة خطيرة أمام عملية السلام، لأنها تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات وتغير تلك النتائج.

وعلى نقيض ما يعتقده البعض، المستوطنات لا توفر مزيدا من الأمن. بل على العكس تولد التوتر والسخط

والعنف بين الشعبين، كما شهدنا ذلك خلال الأسبوعين الماضيين وعلى مدى الأعوام. ونحن نحث إسرائيل على الكف عن هذه الممارسات نهائيا، بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي. وهذا من شأنه تأكيد التزامها بعملية السلام.

كما يجب على السلطة الفلسطينية الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. وعلى الرغم من الهجمات المأساوية ضد المدنيين الإسرائيليين، التي أدنّاها بشدة، فقد لاحظنا بارتياح تحسن قدرات قوات الأمن الفلسطينية فضلا عن التحسن التدريجي في الحالة الاقتصادية في الضفة الغربية.

ولا يمكننا التفكير بتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين بدون مراعاة السكان المدنيين في غزة. إن الحصار المفروض على غزة لا يُطاق ويؤدي إلى نتائج عكسية وعواقب إنسانية وخيمة على السكان المدنيين في قطاع غزة. ومع أن الرفع الجزئي للقيود يستحق الثناء، لكنه غير كاف. يجب رفع الحصار تماما، وكما واصلنا القول منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، ونعتقد أن هذا لن يكون ممكنا إلا إذا تم إنشاء آلية مراقبة دولية تضمن وقفا دائما لإطلاق النار، والفتح الكامل للمعابر الحدودية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى غزة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وهذا سيؤدي أيضا إلى انخفاض كبير في حدة التوتر والوفيات نتيجة لهذه الحالة، مثل الهجوم على أسطول الحرية في ٣١ أيار/مايو.

ونحن واثقون من أن فريق التحقيق الذي أنشأه الأمين العام سيوضح الأحداث التي وقعت خلال ذلك الحادث ونحن نؤكد مجددا سيادة المعايير الدولية. ويجب إجراء تحقيق، كما جاء في البيان الرئاسي للمجلس (S/PRST/2010/9) ويجب أن يكون فوريا ويتسم بالحياد والمصداقية والشفافية. ونحن ننتظر النتائج المبكرة للتحقيقات الجارية. كما أنه من الهام جدا استمرار الحوار فيما بين الفصائل الفلسطينية كما يسرته مصر والدول المعنية الأخرى.

إن تقييم الحالة في الشرق الأوسط يتطلب أن نأخذ الحالة الإقليمية في الاعتبار. وقد لاحظنا بقلق زيادة التوترات فيما بين الطوائف في لبنان، مما يعرض للخطر التوازن السياسي والتعايش فيما بين مختلف الفصائل داخل المجتمع السياسي اللبناني، وأدى إلى الانتهاكات المستمرة لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما من خلال تخبئة الأسلحة والمتفجرات في مناطق عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وكذلك الغارات اليومية للقوات المسلحة الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية. ونحن نناشد إسرائيل ولبنان وغيرهما من أصحاب المصلحة السياسيين المعنيين الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن وتجنب أي تصريحات عدائية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد العنف.

وعلاوة على ذلك، ولّد عمل المحكمة الخاصة للبنان جدلا وعنفا متزايدين في المنطقة. وكما أشار الأمين العام في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، فإن المحكمة هيئة مستقلة لها ولاية واضحة من مجلس الأمن لإنهاء الإفلات من العقاب في قضية خطيرة جدا. ويجب ألا يحكم مسبقا على استنتاجاتها ويجب ألا يكون هناك أي تدخل في عملها.

لقد حان الوقت ليتخذ قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية قرارات سياسية هامة لكن صعبة لصالح شعبيهم، وكذلك لضمان السلام والاستقرار الدوليين. وتتطلب الحالة توفر الإرادة السياسية التي يُفتقر إليها حتى الآن.

ونحن نناشد إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تبديا، من خلال العمل الملموس، عزمهما على حسم هذا الصراع بطريقة تسمو على الاستفزاز والمصالح السياسية القصيرة الأجل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرا لتأخر الوقت، ستكون أوغندا المتكلم الأخير في الصباح. وأقترح استئناف الجلسة الساعة ١٥/٠٠ بعد ظهر اليوم، للاستماع إلى المتكلمين الآخرين المدرجين في القائمة.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوغندا.

أشكر السيد فرناندیث – تارانكو، الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأشكر أيضا ممثلي إسرائيل وفلسطين على بيانيهما.

ومما يبعث على قلق وفدي أن الحالة في الشرق الأوسط ما زالت متوترة وهشة. وقد شجعنا بدء المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين في الشهر الماضي. ومن الضروري أن يحترم الطرفان التزامهما بالعمل من أجل التوصل إلى إطار للسلام الدائم.

وليس هناك أدنى شك في أن هذه العملية التفاوضية ستتطلب من الطرفين قرارات وتنازلات شجاعة. وأوغندا مقتنعة بأن السلام الشامل والدائم يكمن في حل الدولتين: إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي هذا الصدد، نحن نثني على الجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون والإقليميون في تيسير المفاوضات.

ونحن نحيي الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق، وبخاصة في قطاع الأمن، وبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية. ونحن، مع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانقسامات فيما بين الفلسطينيين وندعوهم إلى حل خلافاتهم عن طريق الحوار.

إن النشاط الاستيطاني المستمر الذي تقوم به إسرائيل في القدس الشرقية وصفة للصراع، وهو مسألة تثير قلقا بالغا. ونحن ندعو إسرائيل إلى تجميد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي. كما أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات الصاروخية من غزة على إسرائيل، فضلا عن الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة. ونحن ندعو الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بوقف إطلاق النار على النحو المتوخى في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ولئن كان تخفيف الحصار المفروض على غزة من إسرائيل خطوة إيجابية، فإننا ندعو إلى الرفع الكامل للحصار.

وفيما يتعلق بلبنان، نحن نشعر بالقلق إزاء استمرار انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحن ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ ذلك القرار بالكامل.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس. وكما أشير في وقت سابق، أعتزم بموافقة أعضاء المجلس تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.